

المملكة المغربية



غرفة الصيد البحري المتوسطية  
+33.49.5041 | +33.60.41 | +33.66.01

## التقرير السنوي لغرفة الصيد البحري المتوسطية

لسنة 2024





أعضاء غرفة الصيد البحري المتوسطية 2021-2027

تصميم التقرير السنوي العام  
لغرفة الصيد البحري المتوسطية عن سنة 2024

فهرس المحتويات

..... مقدمة

الجزء الأول: الأنشطة النظامية

1. دورات الجمعية العامة للغرفة .....

2. اجتماعات المكتب .....

3. اجتماعات اللجان والآراء الاستشارية .....

الجزء الثاني: الأنشطة التفاعلية

1. اتفاقيات الغرفة .....

2. مبادرات الغرفة .....

3. خدمات الإعلام والتواصل .....

4. طلبات العروض .....

5. تدشين ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطية بالحسيمة .....

6. المراسلات الإدارية الواردة والصادرة للغرفة .....

..... خاتمة

## مقدمة:

يعد هذا التقرير السنوي لغرفة الصيد البحري لعام 2024 فرصة لعرض الإنجازات والنشاطات التي تم تحقيقها على مدار السنة، في إطار المساهمة في تطوير قطاع الصيد البحري وتحقيق الاستدامة في الموارد البحرية. ويشمل التقرير الأنشطة النظامية والتفاعلية التي قامت بها الغرفة، حيث تسلط الضوء على دور الغرفة في دراسة المشاريع القانونية، ومتابعة المبادرات التفاعلية التي تهدف إلى تحسين واقع الصيد البحري.

ويستند التقرير إلى المادة الحادية عشر من القانون رقم 4.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري، الصادر في 21 ذو القعدة 1417 هـ (الموافق 31 مارس 1997)، التي تنص على ضرورة تقديم كل غرفة من غرف الصيد البحري تقريراً سنوياً للإدارة يعرض الأعمال أو العمليات التي تم إنجازها خلال السنة السابقة.

ونظراً لأن غرفة الصيد البحري المتوسطة هي مؤسسة عمومية يتم تشكيلها عبر الانتخاب وتتمتع بالشخصية المعنوية، فإن مجال عملها يتماشى مع المقتضيات الواردة في النظام الأساسي المُحدث لها. وبالنظر إلى طبيعة عملها الاستشارية التي تقتصر على تقديم المشورة دون تنفيذ أو تقرير، يتكون التقرير من جزئين: الأول يعرض الأنشطة التنفيذية التي تم تنظيمها وفقاً لأحكام القانون العام، في حين يتضمن الثاني عرضاً للأنشطة والمبادرات ذات الطابع التفاعلي، سواء تلك التي تمت بالتنسيق مع مؤسسات وجهات عمومية أو خاصة، أو التي نفذتها الغرفة بشكل فردي أو تشاركي.

## الجزء الاول: الأنشطة النظامية

تشير الأنشطة النظامية، في سياق هذا التقرير، إلى الإجراءات التي تمثل الإطار القانوني لتنفيذ اختصاصات غرف الصيد البحري في المغرب وتحويلها إلى واقع عملي. وتتمثل هذه الأنشطة، وفقاً للقانون المؤسس للغرف، في الدورات العادية للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري، واجتماعات المكتب، بالإضافة إلى اجتماعات اللجان المختلفة بالغرفة. كما تشمل الاجتماعات التي تُعقد بين المهنيين والإدارات العمومية، سواء كانت مع السلطات المرتبطة بقطاع الصيد البحري أو مع الجهات العمومية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقطاع.

إلى جانب ذلك، تشمل الأنشطة تقديم الغرفة لآراء استشارية إلى الوزارة الوصية، في إطار تطبيق أحكام المادة 23 من النظام الأساسي لغرف الصيد البحري في المغرب. ويتضمن هذا الجزء ثلاثة محاور رئيسية:

1. دورات الجمعية العامة للغرفة

2. اجتماعات المكتب

3. اجتماعات اللجان والآراء الاستشارية

## 1. دورات الجمعية العامة للغرفة

عقدت غرفة الصيد البحري المتوسطية، استنادًا إلى أحكام المادة 7 من النظام الأساسي، أربع دورات عادية للجمعية العامة، بالإضافة إلى دورة استثنائية حُصصت لانتخاب وتجديد المكتب للفترة الانتدابية 2024-2027، وذلك بما يتماشى مع التقسيم الزمني المحدد بمقتضيات القانون. وقد جاءت هذه الدورات مرتبة حسب تواريخ انعقادها على النحو التالي:

### - الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2024: 08 مارس 2024

انعقدت الدورة العادية الأولى للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية يوم 8 مارس 2024، برئاسة السيد يوسف بنجلون، وحضور أعضاء الغرفة وممثلين عن وزارة الصيد البحري والسلطات المحلية.



النقاط الرئيسية في جدول الأعمال:

1. المصادقة على محضر الدورة السابقة.
2. تقديم التقرير المالي لعام 2023 والمصادقة عليه.
3. عرض التقرير السنوي لحصيلة أنشطة الغرفة لسنة 2023.
4. مناقشة التوجهات الإجرائية لتزويد الأسواق الوطنية خلال شهر رمضان بالمنتجات البحرية بأسعار معقولة.

5. استعراض البرنامج الجهوي لتهيئة مشاريع تربية الأحياء البحرية بين تارغة والعرائش.

6. مناقشة مستجدات اقتناء الشباك الدوارة "النيكرو".

أبرز المناقشات والتوصيات:

- التقرير المالي: أكد الرئيس أن ميزانية الغرفة ضعيفة ولا ترقى للتطلعات، على الرغم من تحقيق فائض يعكس تسييراً جيداً.
- توفير المنتوجات البحرية: تمت مناقشة الصعوبات في تزويد الأسواق المحلية بالأسماك خلال شهر رمضان بسبب قلة الثروة السمكية في المناطق الشمالية مقارنة بالجنوبية.
- مشاريع تربية الأحياء البحرية: شدد الرئيس على أهمية الاستزراع السمكي كحل لإحياء الثروة السمكية وتعزيز الاقتصاد البحري.
- اقتناء الشباك الدوارة (النيكرو): تم اقتراح إدراج الجهة الشرقية ضمن الاتفاقية المبرمة مع جهة طنجة تطوان الحسيمة لضمان استفادة جميع المتضررين من هجمات الدلفين الكبير (النيكرو) وتجنب التمييز بين الجهتين على صعيد النفوذ الترابي لغرفة الصيد البحري المتوسطة.

- الدورة العادية الثانية للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2024: 29 يونيو 2024



انعقدت الدورة العادية الثانية للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية في 29 يونيو 2024، حيث ترأسها السيد يوسف بنجلون بحضور أعضاء الغرفة، مندوب الصيد البحري، وممثل السلطات المحلية. وتضمن جدول أعمال الدورة ما يلي:

1. المصادقة على محضر الدورة السابقة.
2. إخبار حول التعديلات التي أدخلت على ميزانية الغرفة برسم سنة 2024 من طرف وزارة المالية.
3. مستجدات توقيع اتفاقية اقتناء الشباك السينية.
4. خطورة سمك الأوركا على قوارب الصيد التقليدي والأرواح البشرية.

بعد المصادقة على محضر الدورة السابقة بالإجماع، تم مناقشة عدة مواضيع، أهمها:

- تم مناقشة التعديلات التي أدخلتها وزارة المالية على ميزانية الغرفة لعام 2024، والتي أثرت بشكل كبير على الأنشطة الاجتماعية واللوجستية، خاصة تلك المتعلقة بالفندقة والمبيت. حيث تم تقليص الميزانية المخصصة لهذه الجوانب، مما قد يعوق تنظيم الاجتماعات العامة للغرفة. وقد أبدى الأعضاء رفضهم لهذه التعديلات التي تمس الطبقة الهشة في قطاع الصيد البحري، وطالبوا بتدخل الحكومة لتعديل القانون المنظم للغرف.
  - استعراض مستجدات اتفاقية اقتناء الشباك السينية لمكافحة ظاهرة " هجمات النيكرو " (الدلفين الكبير)، حيث تم التركيز على خطورة "النيكرو" على مراكب الصيد البحري وتأثيره السلبي على الثروة السمكية. وتحدث الأعضاء عن تزايد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة وضرورة تدخل المنظمات الدولية لإيجاد حلول لهذه المشكلة. كما تم التأكيد على ضرورة تطوير الشباك السينية لمكافحة هذا النوع من الحيثان.
  - تم اقتراح تشكيل لجنة مشتركة بين المهنيين والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري لإيجاد حلول تكنولوجية فعالة لمكافحة "النيكرو".
  - مناقشة خطر سمك الأوركا على قوارب الصيد البحري والأرواح البشرية.
- تم مناقشة خطر هجوم سمك الأوركا على قوارب الصيد البحري أثناء مزاولة نشاطهم الصيد، مع التأكيد على ضرورة استخدام تقنيات جديدة لمكافحته. وقد تم اقتراح اعتماد تقنيات جربتها إسبانيا التي أثبتت فعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة.

## • الأمن البحري وخافرة الإنقاذ:

تم طرح قضية غياب خافرة إنقاذ جديدة خاصة بميناء طنجة للصيد البحري، وهو ما اعتبره الأعضاء أمرًا غير مقبول في ظل الظروف الحالية. طالب الأعضاء بتوفير خافرة إنقاذ جديدة وتوجيهها لميناء طنجة، حيث يعاني الصيادون من تهالك الخافرة الحالية. كما أكدوا على ضرورة تحسين الوضع الأمني لمواجهة أي حوادث أو كوارث بشرية.

هذه المناقشات والتوصيات تركز على تحسين الوضع المالي والاجتماعي للمشتغلين في قطاع الصيد البحري، ومواجهة التحديات البيئية والتقنية التي تؤثر على استدامة القطاع.

## - الدورة الاستثنائية لانتخاب تجديد أعضاء مكتب غرفة الصيد البحري المتوسطية: 19 غشت

**2024**

طبقًا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.97.88 الصادر في 23 من ذي القعدة 1417 الموافق لـ 2 أبريل 1997، بتنفيذ القانون رقم 97-4 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري كما تم تغييره وتنظيمه، عقد أعضاء غرفة الصيد البحري المتوسطية اجتماعًا يوم الاثنين 19 غشت 2024 تحت إشراف السلطة المحلية، وذلك على الساعة العاشرة والنصف صباحًا بمقر الغرفة بمدينة طنجة.

جاء هذا الاجتماع في إطار انتهاء الفترة الانتدابية للمكتب السابق 2021-2024، والتي استمرت ثلاث سنوات، بهدف انتخاب وتجديد أعضاء مكتب الغرفة للفترة الانتدابية 2024-2027.

## نتائج عملية الانتخاب:

بعد التصويت والمصادقة على النتائج، أسفرت عملية الانتخاب عن التشكيلة التالية:

- السيد مونير الدراز: رئيس الغرفة
- السيد خالد شكيل: النائب الأول للرئيس
- السيد الخليل طالب أقلعي: النائب الثاني للرئيس
- السيد علال الزرغاني: الكاتب
- السيد سعيد الرايس: الكاتب المساعد
- السيد عبد الواحد الشاعري: أمين الصندوق
- السيد السعيد تشكيطو: نائب أمين الصندوق
- السيد بغداد أمزعوج: المستشار الأول

- السيد محمد تنوح: المستشار الثاني
- السيد حامد السرغيني: المستشار الثالث
- السيد مصطفى بن السعيد: المستشار الرابع
- السيد منير الحماتي: المستشار الخامس

بعد اختتام الاجتماع، ألقى السيد الرئيس كلمة أكد فيها على أهمية العمل المشترك خلال الفترة الانتدابية الجديدة 2024-2027، مشدداً على مواصلة تنفيذ برنامج المكتب السابق لتعزيز دور غرفة الصيد البحري المتوسطة. كما أشار إلى أن المكتب الجديد سيحرص على مواصلة تطوير قطاع الصيد البحري ودعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحسين وضعية العاملين في هذا القطاع ودعم الاقتصاد المحلي.

#### - الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة للغرفة برسم سنة 2024: 4 أكتوبر 2024



انعقدت الدورة العادية الثالثة لغرفة الصيد البحري المتوسطة برسم سنة 2024 وذلك يوم الجمعة 4 أكتوبر 2024، برئاسة السيد مونير الدراز، الذي تم انتخابه رئيساً للغرفة بتاريخ 19 غشت 2024 للولاية الانتدابية 2024-2027. تميز الاجتماع بحضور أعضاء الغرفة، سواء بشكل حضوري أو عبر تقنية الاتصال عن بعد.

كما شهدت الدورة مشاركة السيد بوشتي عيشان، مدير مديرية الصيد البحري بالوزارة، عبر الاتصال عن بعد، وحضور المدير الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري في طنجة، ونظيره في

الناظور. بالإضافة إلى ذلك، حضر مندوبو الصيد البحري من موانئ طنجة وأصيلة، والمديرون الجهويون للمكتب الوطني للصيد في طنجة والناظور، وممثل عن السلطات المحلية.

جدول أعمال الدورة تضمن أربع نقاط رئيسية:

1. المصادقة على محضر الدورة السابقة.
2. مستجدات توقيع اتفاقية اقتناء الشباك السينية.
3. طرح اقتراحات وبدائل للمساهمة في حل أزمة نقص الثروات السمكية في المنطقة المتوسطة.
4. مختلفات.



بعد التأكد من النصاب القانوني لانعقاد الجمع العام، رحب السيد الرئيس بالحضور وتطرق إلى مناقشة بنود جدول الأعمال.

- المصادقة على محضر الدورة السابقة: تم عرض المحضر ومناقشته، وأقره الأعضاء بالإجماع.
- مستجدات توقيع اتفاقية اقتناء الشباك السينية: تم التأكيد على سرعة تنفيذ الاتفاقية للتصدي لمشكلة هجمات الدلافين التي تؤثر سلبا على نشاط صيد الأسماك السطحية الصغيرة. وضرورة الإسراع

في اقتناء الشباك السينية الجديدة وتوزيعها على المراكب بشكل يتناسب مع مواصفات كل مركب على حدة لضمان الفاعلية في مواجهة هجمات الدلافين.

- **اقتراح حلول لأزمة نقص الثروات السمكية:** تطرق الأعضاء إلى تراجع الثروات السمكية في المنطقة المتوسطة، مشيرين إلى أن مراكب الصيد انخفضت بنسبة 50%. وقد تم التأكيد على ضرورة إعداد مخطط تهيئة المصايد خاص بالواجهة المتوسطة لضمان استدامة الموارد.
- **المختلفات:** تم مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالصيد الجائر، التغيرات المناخية، صعوبات الولوج إلى الموانئ، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها المهنيون في موانئ البحر الأبيض المتوسط.

### - الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة لغرفة الصيد المتوسطية برسم سنة 2024: 13 دجنبر 2024



انعقدت الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة لغرفة الصيد المتوسطية برسم سنة 2024 يوم الجمعة 13 دجنبر 2024، تحت رئاسة السيد مونيير الدراز رئيس الغرفة، بمشاركة السادة أعضاء الغرفة حضورياً وعن بعد، وبحضور السيد مندوب الصيد البحري والسيد المندوب الجهوي للمكتب الوطني للصيد. وبعد التأكد من النصاب القانوني افتتح السيد الرئيس الجلسة، وتم الشروع في مناقشة جدول أعمال الدورة الذي تضمن النقاط التالية:

1. المصادقة على محضر الدورة السابقة؛
2. الدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية الغرفة لسنة 2025؛
3. المصادقة على عقد الدورة الأولى لسنة 2025 بأكادير خلال معرض أليوتيس؛
4. المصادقة على اتفاقية شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطية ومنظمة منتجي الصيد التقليدي "لونخادي كونيل" بإسبانيا OPP72 ؛
5. تقديم مشروع برنامج عمل الغرفة برسم سنة 2025؛
6. إخبار بالمراسلات الموجهة من طرف الغرفة إلى مختلف المؤسسات المعنية؛
7. مناقشة مشاريع نصوص قانونية؛
8. مختلفات.



بعد المصادقة على محضر الدورة السابقة بالإجماع تم مناقشة النقاط المتبقية من جدول أعمال هذه الدورة بشكل مستفيض ومن أهمها:

- مشروع ميزانية الغرفة لسنة 2025: تم مناقشته بشكل مستفيض، وطالب الأعضاء بزيادة الميزانية لدعم البحارة الصيادين وتعزيز الجوانب الاجتماعية.
- اتفاقية شراكة مع منظمة منتجي الصيد التقليدي بإسبانيا: تم المصادقة عليها لتعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي وتبادل الخبرات.

- برنامج عمل الغرفة لعام 2025: تم التركيز على تطوير تربية الأحياء المائية والمحميات البحرية كأدوات للحفاظ على الثروة السمكية وتوفير فرص العمل بالإضافة الى نقط أخرى تم مناقشتها.
  - المراسلات مع المؤسسات المعنية: تم تبادل مراسلات لحل مشاكل متعلقة بالعديد من المواضيع ومن بينها تسهيل الولوج الى ميناء طنجة ومناقشة رسوم مراقبة السفن VMS إلى غيرها من التدخلات التي انجزتها الغرفة.
  - مشاريع نصوص قانونية: تم الموافقة بالإجماع على مشروع تحديد الحجم التجاري الأدنى لأصناف الأسماك، مع تحفظات على مشروع مرسوم شرطة الموانئ.
- التوصيات والقرارات:**

- طلب زيادة ميزانية الغرفة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- طلب تعديل القانون المنظم للغرف لتمكين تقليص عدد الدورات.
- التركيز على تنظيم حملات تحسيسية بشأن استدامة الصيد.
- تعزيز التعاون بين الغرفة والمؤسسات المعنية لحل مشاكل مهنية.
- دعم مشاريع تربية الأحياء المائية والاهتمام بالمحميات البحرية.

## 2. اجتماعات المكتب

في إطار الاجتماعات التحضيرية لدورات الجمعية العامة للغرفة، عقد مكتب غرفة الصيد البحري المتوسطة أربعة اجتماعات تحضيرية، بهدف الإعداد والتنظيم للجمعيات العامة. وقد عُقدت هذه الاجتماعات بشكل متتابع، وجاءت مرتبة حسب تواريخ انعقادها على النحو التالي:

- الاجتماع الأول لمكتب الغرفة: تم بتاريخ 8 مارس 2024 صباحا وتضمن جدول أعماله النقاط التالية:
  - المصادقة على محضر الدورة السابقة.
  - تقديم التقرير المالي لعام 2023 والمصادقة عليه.
  - عرض التقرير السنوي لحصيلة أنشطة الغرفة لسنة 2023.
  - مناقشة التوجهات الإجرائية لتزويد الأسواق الوطنية خلال شهر رمضان بالمنتجات البحرية بأسعار معقولة.
  - استعراض البرنامج الجهوي لتهيئة مشاريع تربية الأحياء البحرية بين تارغة والعرائش.
  - مناقشة مستجدات اقتناء الشباك الدوارة "النيكرو".

- الاجتماع الثاني لمكتب الغرفة: وهو اجتماع انعقد بتاريخ 23 يونيو 2024 صباحا وتضمن جدول أعماله النقاط التالية:

- المصادقة على محضر الدورة السابقة.
- إخبار حول التعديلات التي أدخلت على ميزانية الغرفة برسم سنة 2024 من طرف وزارة المالية.
- مستجدات توقيع اتفاقية اقتناء الشباك السينية.
- خطورة سمك الأوركا على قوارب الصيد التقليدي والأرواح البشرية.

- الاجتماع الثالث لمكتب الغرفة: وهو اجتماع انعقد بتاريخ 4 أكتوبر 2024 صباحا، وتضمن جدول أعماله النقاط التالية:

- المصادقة على محضر الدورة السابقة.
- مستجدات توقيع اتفاقية اقتناء الشباك السينية.
- طرح اقتراحات وبدائل للمساهمة في حل أزمة نقص الثروات السمكية في المنطقة المتوسطة.
- مختلفات.

- الاجتماع الرابع لمكتب الغرفة: وانعقد بتاريخ 13 دجنبر 2024 صباحا وتضمن جدول أعماله النقاط التالية:

- المصادقة على محضر الدورة السابقة؛
- الدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية الغرفة لسنة 2025؛
- المصادقة على عقد الدورة الأولى لسنة 2025 بأكادير خلال معرض ألبوتيس؛
- المصادقة على اتفاقية شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطة ومنظمة منتجي الصيد التقليدي "لونخا دي كونيل" بإسبانيا OPP72؛
- تقديم مشروع برنامج عمل الغرفة برسم سنة 2025؛
- إخبار بالمراسلات الموجهة من طرف الغرفة إلى مختلف المؤسسات المعنية؛
- مناقشة مشاريع نصوص قانونية؛
- مختلفات.

وفي الختام، تميزت هذه الاجتماعات بتبادل الأفكار ومناقشة القضايا الأساسية التي تخص قطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به، مع اتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز عمل الغرفة خلال الفترة المقبلة.

### 3. اجتماعات اللجن الدائمة والآراء الاستشارية

تطبيقاً لأحكام ومقتضيات الفقرة 6 من المادة 23 من النظام الأساسي لغرف الصيد البحري، حرصت الغرفة، في إطار تفاعلها مع الاستشارات الواردة من الوزارة الوصية بشأن مختلف المشاريع (مشاريع نصوص قانونية – مشاريع قرارات)، على إبداء رأيها بخصوص عدد من مشاريع القرارات الصادرة عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. وقد استندت الغرفة في ذلك إلى توصيات وآراء اللجنة المختصة بالاستشارة القانونية، وهي لجنة تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وتنمية الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به، التي تُعدّ من اللجان النشطة في غرفة الصيد البحري المتوسطة، حيث تكتسي أهمية خاصة في دراسة مشاريع النصوص القانونية المحالة إلى الغرفة وإبداء الرأي فيها.

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات، معظمها باستخدام وسائل التواصل عن بُعد، بهدف دراسة مشاريع القوانين والقرارات وإبداء الرأي بشأنها. ومن بين الإنجازات البارزة، قدمت الغرفة آراءها حول مجموعة من مشاريع القوانين والقرارات، والتي شملت:

#### ✚ يتعلق الأول بتحيين نظام الحجم التجاري للأسماك السطحية الصغيرة.

وقد سجلت اللجنة الملاحظات التالية:

✓ إن غرفة الصيد البحري المتوسطة لديها تحفظ من هذه الاحجام التجارية للأسماك السطحية الصغيرة علماً منها أن هذه الأنواع من الأسماك تختلف كلياً ما بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، لذا التمسّت الغرفة من الوزارة الوصية التريث من تحيين هذا النظام إلى حين إجراء دراسة علمية لتحديد الحجم التجاري الحقيقي للأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط.

#### ✚ ويتعلق الثاني بمشروع مرسوم يتعلق بمزارع تربية الاحياء المائية البحرية

✓ اجتمعت لجنة "تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وكذا تنمية الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به" من أجل تدارس هذا المشروع.

وقد سجلت اللجنة بعض التحفظات والملاحظات التالية :

#### أولاً: المادة 11 :

المادة تحتاج مزيداً من التوضيح بخصوص المراجع الممكن وغير الممكن تعديلها لما قد يكون لها من ارتباط بمقتضيات قانونية تمنع التعديل.

## ثانيا: المادة 24 و25:

يتم بموجب المادتين طلب رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري ومكتب السلامة الصحية في حين المادة 43 من القانون 84.21 تشترط فقط استشارة المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

## ثالثا: المادة 45:

1. بما أن سفن مساعدة تربية الاحياء المائية البحرية لن تستعمل إلا لأغراض هذا النشاط نقترح مسطرة خاصة بتسجيل هذه السفن حتى يتمكن المستثمرون الأجانب في القطاع بالمغرب من شراءها وتسجيلها بما ان احكام المادة 3 (ج) من الملحق الأول لظهير 31 مارس 1919 المتعلق ب "المدونة التجارية" تشترط ان يكون اغلبية أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ونائب المدير العام مغاربة

2. نقترح أيضا تحيين السجل وإعادة تسمية السفن التي تشتغل بالقطاع قبل بدء العمل بهذا المرسوم.

## رابعا: الباب الخامس:

إضافة مادة خاصة بتنظيم شروط تسويق منتوجات تربية الاحياء البحرية الناتجة عن البحث العلمي او التجريب.

بالنسبة لمشروع المرسوم ككل هناك اشكال هو عدم تعريف ما هي السلطة الحكومية المكلفة بتربية الاحياء المائية نطال بتعريف لهذه السلطة.

تعتبر السلطة الحكومية المكلفة بتربية الاحياء المائية بالسلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري.

هناك تحفظ وغموض كبير بخصوص الباب السادس الذي يتطرق في مجموع الفصول حول السلطة التي سيرجع لها القيام بدور شرطة الصيد والاحياء المائية نطال بتوضيحات أكثر حول هذا الباب نظرا لأهميته ودوره في الحفاظ على الثروات السمكية واحترام القوانين المعمول بها في تربية الاحياء المائية للحفاظ على البيئة البحرية وغيرها.

🚩 ويتعلق الثالث بمشروع قرار يحدد كفاءات تطبيق احكام المرسوم رقم 2.20.581 صادر في 11 شعبان 1442 الموافق ل 25 مارس 2021 بتطبيق بعض احكام الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 جمادى الثانية 1337 الموافق ل 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية فيما يتعلق بسفن الصيد البحري.

✓ قد تمت إحالة هذا المشروع على لجنة "تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وكذا تنمية الصيد البحري والانشطة المرتبطة به " قصد مناقشته وقد سجلت الملاحظات التالية :

1 - المادة الأولى من الفرع الأول الخاص بوثيقة الجنسية ويخص الصيغة التي جاء بها الموقع الإلكتروني لقطاع الصيد البحري فالصحيح الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة المكلفة بقطاع الصيد البحري فهي نفسها مكررة في كل من المادة 4 والمادة 7 والمادة 10.

2- المادة الثانية من نفس الفرع والمتعلقة بالأجال الممنوحة لتقديم الوثائق الناقصة او غير المطابقة والمحددة في 10 أيام فكما هو معلوم ففي حالة البواخر المستوردة فان هذه المدة الزمنية ليست كافية لإحضار الوثائق من دولة اجنبية و عليه نطلب تمديد لمدة 30 يوما.

3- هناك ملاحظة جوهرية حول المادة 21 الباب الثالث الفقرة الأخيرة والتي جاء فيها الخلط ما بين اللامركزية واللامركزية الإدارية حيث يشار الى اللامركزية الإدارية (Décentralisation) حينما يتعلق الامر بالهيئات المنتخبة على المستوى الترابي بما فيها (الجهات العمالات والاقاليم ثم الجماعات الحضرية والقروية) أما حينما يتعلق الامر بالمصالح الخارجية للوزارات فنكون حين ذلك امام (اللامركزية او عدم التركيز الإداري او المصالح اللامركزية (déconcentration) وبالتالي في الحالة هذه يجب تغيير كلمة اللامركزية باللامركزية وتصبح : يتم اعداد هذين السجلين بما في ذلك الشكل الإلكتروني على مستوى المصالح المركزية واللامركزية لقطاع الصيد البحري.

✚ ويتعلق الرابع بمشروع قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابة يتعلق بمخطط تهيئة وتدبير مصيدة كبار القشريات في المياه البحرية المغربية.

✓ بعد الدراسة واستطلاع رأي المهنيين حول هذا الموضوع فان غرفة الصيد البحري المتوسطة ليس لديها ملاحظة فيما يخص المادة 12 حيث يشوبها الغموض ولم تكن واضحة لما تم تحديد جهاز غير معتمد على المستوى الصحي و عليه يجب تحديد نوعية هذه الأجهزة والاثار المرتبطة على المستوى الصحي ونقترح إعادة صياغتها بشكل أكثر وضوحا.

✚ ويتعلق الخامس بقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتنظيم صيد المرجان الأحمر في المنطقة البحرية المتواجدة بين رأس سبارتيل والعرائش

اجتمعت لجنة "تهيئة المصايد والاستشارات القانونية وكذا تنمية الصيد البحري والانشطة المرتبطة به" ليس لديها أي تحفظ فيما يخص مجموعة من المواد إلا أن هناك طلب من المهنيين الذين ينشطون في صيد المرجان بالرفع من الكوطا التي خصصت لهم وهي 895 كلغ لجميع المراكب النشيطة في صيد المرجان حيث يرونها جد قليلة بالنسبة لتكلفة الإنتاج، مع أن جميع الاليات والمواد المستعملة في هذا النوع من الصيد عرفت ارتفاعا كبيرا .

✚ ويتعلق السادس بمشروع قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يتعلق بقائمة وسائل الإنقاذ على متن سفن الصيد وبتكوين البحارة في مجال الإنقاذ.

أبدت لجنة الاستشارات القانونية بغرفة الصيد البحري المتوسطة تحفظها في مجموعة من الفصول وعلى الخصوص تلك المتعلقة بتكوين البحارة في مجال الإنقاذ وترى أن من الاجدر أن تتكلف الوزارة الوصية بتكوين البحارة في مجال الإنقاذ عبر مؤسستها المتخصصة في التكوين سواء بالنسبة للبحارة القدماء أو الجدد.

ولهذا طلبت الغرفة بإعادة النظر في هذه الفصول الخاصة بالتكوين في مجال الإنقاذ آخذة بعين الاعتبار واقع قطاع الصيد البحري وإعطاء أولوية كبرى لتكوين البحارة في قطاع الصيد البحري.

✚ ويتعلق السابع بمشروع قرار يتعلق بمخطط تهيئة وتدبير مصيدة سمك "التون الأحمر" (Thunnus thynnus) بالمياه البحرية المغربية.

✓ بعد دراسة الموضوع فإن غرفة الصيد البحري المتوسطة توصلت إلى الملاحظات التالية:

### **Observation sur le projet d'arrêté du ministre de l'agriculture de la pêche maritime de développement rural et des eaux et forets relatif au plan d'aménagement et de gestion de la pêcherie du thon rouge**

Le projet d'arrêté relatif au plan d'aménagement du thon rouge reproduit, dans leur intégralité, les dispositions de la décision du ministre, dont le modèle est joint en annexe, qui aura pour objet de répartir le TAC annuellement, sur les différents segments de la pêcherie.

Ce texte vient compléter l'arsenal réglementaire étamé depuis 2008, avec le décret du 21 décembre 2008 fixant les conditions et la modalité de délivrance et de renouvellement des autorisations d'établissement de pêche, tel que modifié et complété. Il constitue à cet égard, un maillon complémentaire qui a une force juridique supérieure à une simple décision.

En rappelant que le 'TAC et les quotas sont la propriété exclusive de l'Etat marocaine' et ne peuvent en aucun cas faire l'objet d'appropriation, de dépassement, de report ou de cession quelconque, il se fixe pour objectif d'assurer un 'production maximale équilibrée' et d'éviter toute situation de surpêche.

Son examen soulève, toutefois, quelque observation. Celles-ci présent comme suit :

1- La recommandation **21-08** dont il est fait référence dans le préambule a été abrogée et remplacée par la Recommandation **22-08**, actuellement en vigueur, qui fixe le tac actuel et le cycle de gestion **2023-2025**

2- Dans les considérants, il n'est pas dit que le thon rouge est une espèce migratrice a large distribution géographique et qu'elle n'est pas exclusivement marocaine, Aussi, faut-il rappeler ici que le stock de thon rouge est partagé entre les pays riverains de l'OCEAN atlantique et que sa gestion et son suivi scientifique sont assurés par une organisation régionale des pêches, en l'occurrence l'ICCAT.

3- Pour des considérations et des commodités de gestion du TAC national, qui sera fixé tous les trois ans, il est proposé de faire coïncider les dates de validité du plan marocain avec celles des cycles de gestion (Trois ans également) prévues dans les Recommandations de l'ICCAT.

4- l'objectif initial du plan d'aménagement proposé, que toute la profession l'attendait, était de fixer une clé de répartition du TAC sur les différences segments pour permettre une stabilisation des capacités de pêche déployés dans la pêcherie du thon rouge et offrir une certaine visibilité aux opérateurs, Or le nouveau plan est resté muet sur cette question, en se contentant d'énoncer des principes et des modalités.

ويتعلق الثامن بمشاريع النصوص التنظيمية التي تمت مناقشتها خلال اشغال الدورة العادية الثانية للمجلس الوطني لتربية الاحياء المائية البحرية.

**Observations de la Chambre des Pêches Maritimes de la Méditerranée sur les projets de textes réglementaires et législatifs de la loi n°84-21 relative à l'aquaculture marine**

**- Projet de décret relatif aux aquariums.**

**Commentaire :**

Les aquariums peuvent aller du simple aquarium avec du poisson d'ornement chez les particuliers, des aquariums de décoration ou de vente de poissons vivants dans les restaurants ou les marchés, les aquariums de conservation de poissons dans les instituts de recherche et les laboratoires, des grands aquariums publics dans les grandes surfaces, malls ou musées... Ce projet devra être revu afin de spécifier ses conditions d'application, notamment en ce qui concerne les dimensions des aquariums et leurs objectifs en ajoutant un article définition et champ d'application.

**- Projet d'arrêté fixant le modèle de l'extrait des principales dispositions du plan aquacole,**

Sans commentaire.

**- Projet d'arrêté relatif aux appels à manifestation d'intérêt (AMI),**

Sans commentaire.

**Projet d'arrêté relatif aux autorisations des fermes aquacoles,**

Commentaire :

Les annexes modèles de demandes d'autorisation ne prennent pas en considération les demandes d'extension d'espace de la ferme.

**Article 5**

Au cas où une activité de recherche scientifique ou de formation serait implantée dans le site octroyé à une ferme aquacole, est-il nécessaire de produire une étude d'impact sur l'environnement ?

Les projets de fermes destinés à la recherche scientifiques et de formation de petites dimensions nécessiteraient ils également une étude d'impact sur l'environnement pour avoir l'espace en mer ? Les projets des fermes

expérimentales ou pédagogiques portés par les organismes étatiques (ANDA, INRH par exemple) sont-ils aussi soumis à la même procédure de demande d'autorisation ?

**- Projet d'arrêté relatif au dispositif de signalisation de la zone de protection des fermes aquacoles,**

Commentaire :

L'article 42 de la loi 84-21 prévoit une zone de protection autour des limites de la ferme, le texte de l'arrêté n'a pas spécifié la largeur de cette zone comme stipulé dans l'article 42. Nous estimons que l'article précité n'a, par contre, pas spécifié un arrêté spécifique pour la signalisation étant donné que la signalisation maritime y compris les installations fixes telles que les fermes aquacoles est déjà gérée par la réglementation transversale. Il est recommandé de définir la largeur de la zone de protection et d'annuler les dispositions relatives à la signalisation ou éventuellement ne laisser dans le texte que les dispositions spécifiques à l'activité et qui ne seraient pas traitées dans la réglementation de la signalisation maritime.

**Rappel de l'article 42** Toute ferme aquacole implantée en mer ou sur le littoral comportant une partie maritime bénéficie d'une zone de protection située autour de ses limites d'implantation maritime destinée à protéger ses installations.

Cette zone de protection, dont la largeur est fixée selon le type d'activité de la ferme aquacole. Doit être signalée par des dispositifs permanents. Visibles de jour comme de nuit, conformes aux spécifications techniques fixées par voie réglementaire.

Dans la zone ainsi signalée, la pêche et la navigation maritime ainsi que toute autre activité de nature à entraver l'installation et l'exploitation de la ferme aquacole sont interdites.

**- Projet d'arrêté relatif au registre d'aquaculture.**

**Commentaire :**

Pour certains types d'activités notamment la pisciculture, les opérations quotidiennes réalisés sont nombreuses, le registre ne peut être tenu que sous format électronique. L'article premier donne la possibilité de tenue du registre d'aquaculture par voie électronique mais l'article 6 exige à ce que ce registre soit coté et paraphé. Il est judicieux de rectifier cet article en conséquence.

**-Projet d'arrêté relatif à l'autorisation préalable d'introduction d'organismes marins exogènes, de transfert d'organismes marins d'une ferme aquacole à une autre ou l'introduction dans le milieu marin d'organismes issus de l'aquaculture,**

**Commentaire :**

Ce projet d'arrêté risque de se chevaucher avec l'autorisation d'importation des alevins et naissains, il est plus judicieux que cet arrêté englobe aussi les dispositions relatives à la procédure actuelle d'importation sinon, mentionner que les organismes importés sont soumis à d'autres dispositions réglementaires.

**-Projet d'arrêté relatif à l'autorisation de capture d'alevins, de naissain et de la cueillette des végétaux du milieu marin.**

**Commentaire :**

Sauf erreur de notre part, le procès-verbal d'installation de la ferme aquacole dont fait mention l'article 2 n'a été cité ni dans la loi sur l'aquaculture 84-21 ni dans aucune étape de la procédure de demande d'autorisation faisant l'objet de projet d'arrêté. Nous proposons de le supprimer de la liste des documents ou détailler les conditions de son établissement, les signataires et l'étape de son établissement.

ويتعلق التاسع بقرار لكتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري بترميم القرار رقم 88-1154 الصادر في 20 من صفر 1409 (3 أكتوبر 1988) بتحديد الحجم التجاري الأدنى لأصناف الأسماك المصطادة في المياه البحرية المغربية.

بعد الدراسة واستطلاع رأي المهنيين حول هذا الموضوع فإن غرفة الصيد البحري المتوسطة ليس لديها أي تحفظ فيما يخص قرار لكتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري بترميم القرار رقم 88-1154 الصادر في 20 من صفر 1409 (3 أكتوبر 1988) بتحديد الحجم التجاري الأدنى لأصناف الأسماك المصطادة في المياه البحرية المغربية.

#### مشاريع قوانين قيد الدراسة

بناءً على مراسلة السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري بالرباط رقم 00777 بتاريخ 29 يناير 2024، التي تتعلق بطلب إبداء الرأي حول مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قرار بتحديد القانون الأساسي النموذجي للهيئات بين المهنة للصيد البحري.
2. مشروع قرار لتحديد أشكال وكيفيات الاعتراف بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري.
3. مشروع قرار بتغيير القرار رقم 14.2288 الصادر في 21 شعبان 1435 (19 يونيو 2014) المتعلق بتحديد النظام الداخلي للجنة الاستشارية للهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري.

#### تحفظ غرفة الصيد البحري المتوسطة:

أفادت غرفة الصيد البحري المتوسطة بتحفظها على إبداء رأيها حول هذه المشاريع، وذلك بسبب عدم استيعاب أغلب المهنيين في الجهتين الشمالية والشرقية لمفهوم الهيئات بين المهنة وأهدافها.

#### الإجراءات المقترحة

- طلب مهلة إضافية: تم رفع طلب إلى إدارة الصيد البحري لتخصيص المزيد من الوقت قبل تقديم الرأي النهائي.
- دورات تحسيسية: أوصت الغرفة بضرورة قيام إدارة الصيد البحري بتنظيم دورات تحسيسية وورشات عمل توضيحية لفائدة المهنيين، لتسليط الضوء على أهمية الهيئات بين المهنة ودورها في تطوير قطاع الصيد البحري.

تأمل غرفة الصيد البحري المتوسطة أن تسهم هذه الدورات في توضيح الرؤية للمهنيين، بما يضمن إبداء رأي مستنير يخدم مصلحة القطاع والمهنيين على حد سواء.

## الجزء الثاني: الأنشطة التفاعلية

يُركّز هذا الجزء على الأنشطة التي تُبرز التفاعل الإيجابي بين غرفة الصيد البحري المتوسطية وشركائها في مختلف المجالات. تشمل هذه الأنشطة توقيع اتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكات مع مؤسسات وجهات مختلفة لدعم قطاع الصيد البحري وتطويره.

كما تتضمن مبادرات الغرفة التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة للقطاع، من خلال إطلاق مشاريع وبرامج تواكب احتياجات المهنيين وتعزز قدراتهم. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الغرفة حملات تحسيسية وتوعوية تهدف إلى تحسيس البحارة الصيادين للحفاظ على البيئة البحرية واستدامة الثروة السمكية.

يشمل هذا الجزء أيضاً طلبات العروض التي تُعلن عنها الغرفة لتنفيذ مشاريع محددة، مما يعكس حرصها على الشفافية والانفتاح على الكفاءات المختلفة. إلى جانب ذلك، تسلط مراسلات الغرفة الضوء على الجهود المبذولة للتواصل مع الجهات المعنية وتعزيز الحوار حول قضايا القطاع. ويتضمن هذا الجزء ستة محاور:

1. اتفاقيات الغرفة
2. مبادرات الغرفة
3. خدمات الإعلام والتواصل
4. طلبات العروض
5. تدشين ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطية بالحسيمة
6. المراسلات الإدارية الواردة والصادرة للغرفة

## 1. اتفاقيات الغرفة

🇪🇸 توقيع اتفاقية شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطية ومنظمة منتجي الصيد التقليدي

Lonja de Conil OPP 72 الإسبانية:



في يوم الإثنين 4 نونبر 2024، تم توقيع اتفاقية شراكة بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطية بين رئيس الغرفة، السيد مونير الدراز، ورئيس منظمة منتجي الصيد التقليدي الإسبانية "لونخا دي كونيل"، السيد نيكولاس فرنانديز مونيوز. تهدف الاتفاقية إلى تنفيذ مشروع مشترك لإدارة الموارد السمكية في مضيق جبل طارق عبر التعاون التشاركي.

### أهداف الاتفاقية:

- تبادل الخبرات وتطوير العمل المشترك.
- اعتماد نهج إدارة تشاركية ومستدامة للموارد السمكية.
- مواجهة تحديات القطاع مثل تأثيرات التغيرات المناخية.

### الأنشطة الموازية:

- نظم لقاء مغربي-إسباني لمهنيي الصيد البحري يوم 5 نونبر 2024.

- نظم لقاء مغربي-إسباني تقني وعلمي عبر تقنية التواصل عن بعد يوم 16 نونبر 2024.

وكان الهدف منها مناقشة مواضيع حول التغيرات المناخية وتأثيرها على الثروات السمكية، فقدان التنوع البيولوجي، والتحديات الاقتصادية.

### النتائج المتوقعة:

تعزيز الشراكة المغربية الإسبانية في الصيد البحري، تطوير حلول مستدامة لحماية الثروة السمكية، وتحقيق رؤية مشتركة لتنمية القطاع في البحر الأبيض المتوسط.

### 🚩 توقيع اتفاقية شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطية ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة:

تم توقيع اتفاقية إطار بين غرفة الصيد البحري المتوسطية من جهة، ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة وأطراف أخرى، ويتعلق موضوع هذه الاتفاقية بتحديد الإطار العام للشراكة بشأن مشاريع برنامج التنمية الجهوية 2022-2027 المتعلقة بقطاع الصيد البحري بالجهة. ويهدف المشروع موضوع الاتفاقية الى إنعاش الاستثمار من أجل خلق فرص الشغل، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المستهدفة، كما تروم مختلف مكونات البرنامج الى تنمية قطاع الصيد البحري بجهة طنجة تطوان الحسيمة. ومكونات هذا المشروع وهي:

- إحداث وتجهيز نقط التفريغ الديكي بالقصر الصغير (إقليم الفحص انجرة)؛
- انجاز دراسة الجدوى من أجل احداث نقط التفريغ مركز باديس (إقليم الحسيمة)، جنان النيش (إقليم شفشاون) وأمسار (إقليم تطوان).
- تقوية حاجز قاع أسراس (إقليم شفشاون)؛
- تقوية حاجز بليونيش (إقليم المضيق الفنيدق)؛
- تحويل مدخل نقطة التفريغ بالفنيدق.

إضافة لذلك، تم توقيع اتفاقيات أخرى عقدها الغرفة وهي كالاتي:

### 🚩 اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لشراء الوقود والزيوت لسيارات الغرفة.

### 🚩 اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لشراء مصاريف التنقل داخل المغرب.

### 🚩 اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لشراء مصاريف التنقل خارج المغرب.

### 🚩 اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة لتأمين سيارات الدولة.

### 🚩 اتفاقية بين الشركة العامة للنقل واللوجستيك والغرفة بخصوص صيانة السيارات.

🚩 اتفاقية بين الغرفة وشركة بطوطة ميديا بخصوص رسوم اشتراك وصيانة الموقع الالكتروني للغرفة.

🚩 اتفاقية شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطة وجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي الغرفة لدعم الأعمال الاجتماعية والصحية والثقافية وتنمية القدرات المعرفية للمنخرطين؛

🚩 اتفاقية بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بخصوص مستحقات الكهرباء.

🚩 اتفاقية بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بخصوص مستحقات الماء.

🚩 اتفاقية بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بخصوص مصاريف الهاتف والاشتراك في شبكة الانترنت.

## 2. مبادرات الغرفة

في إطار التزامها بتطوير قطاع الصيد البحري، انخرطت غرفة الصيد البحري المتوسطة، بمبادرة منها أو بالتعاون مع جهات أخرى، في مجموعة من المشاريع المرتبطة بالمهنة ومواكبتها، البرامج التنموية، ومخططات تهيئة المصايد. وتجلت هذه المبادرات في تنظيم اجتماعات وفعاليات تهدف إلى تحسين تنظيم القطاع وتعزيز حكامته، إلى جانب المشاركة الفعالة في لقاءات واجتماعات على الصعيدين المحلي والوطني، وكذلك الدولي. ومن أبرز هذه المبادرات:

### 1. مواكبة مشاريع تعاونيات الصيادين التقليديين والمقاولين الشباب بالواجهة المتوسطية في قطاع تربية الأحياء المائية

في إطار تنفيذ برنامج الدعم للمشاريع في قطاع تربية الأحياء المائية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، تم خلال هذه السنة، الاستلام النهائي لمشروع تجهيز وإنشاء مزرعتين للطحالب لفائدة تعاونية الصيادين التقليديين "الوفاق" بقاع اسراس وتعاونية الصيادين التقليديين "تيجيساس" بالشماطة. كما تم الاستلام النهائي بمنطقة كالا يريس لمشروع تجهيز وإنشاء مزرعتين لتربية بلح البحر لفائدة المقاولين الشباب ريف مول " RIF MOULE " و ميد شيلف " MED SHELLFISH ". وكذلك مشروع اقتناء أطقم الغوص (بما في ذلك ضاغط الهواء) لفائدة تعاونية كالا يريس للبحارة الصيادين.

بهذا فقد قامت الغرفة وشركائها بالاستلام النهائي لجميع الصفقات البالغ عددها خمس صفقات المبرمة لإنجاز مشاريع تربية الأحياء البحرية لتجمعات الشباب المقاولين وتعاونيات الصيادين التقليديين بالجهة.

وتجدر الإشارة، أن مدة الاتفاقية المتعلقة بدعم مشاريع تربية الاحياء البحرية لتجمعات الشباب المقاولين وتعاونيات الصيادين التقليديين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، قد انتهت في شهر شتنبر 2024. ومن أجل اتمام المشاريع المتبقية هناك اتفاقية جديدة في طور التوقيع من طرف الاطراف المعنية.

بالنسبة لتنفيذ بنود الاتفاقية المتعلقة بدعم مشاريع تربية الاحياء البحرية لتجمع الشباب المقاولين بالجهة الشرقية، قامت غرفة الصيد البحري المتوسطة بالاستلام المؤقت لمشروع اقتناء آلات استزراع بلح البحر وأطعم الغوص (بما في ذلك ضاغط الهواء) بتاريخ 2024/10/01، بينما مشروع تجهيز وإنشاء مزرعة لتربية بلح البحر في طور الانجاز.

أما المشاريع المتبقية بالجهتين فهي:

- مشروع تجهيز وإنشاء مزرعة لتربية بلح البحر بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة – منطقة كالا ايريس- لفائدة تعاونية الصيادين التقليديين بكالايريس؛
- مشروع بناء 4 قوارب للاستزراع البحري لفائدة التعاونيات والمقاولين الشباب المستفيدين من برنامج الدعم القطاعي بجهتي طنجة تطوان الحسيمة والشرق.

## 2. برنامج دعم اقتناء شباك دواره مقاومة لهجمات الدلفين الكبير

في إطار برنامج دعم اقتناء شباك دواره مقاومة لهجمات الدلفين الكبير (النيكرو) لصالح مراكب صيد الأسماك السطحية الصغيرة على السواحل المتوسطية، عقدت الغرفة خلال سنة 2024 اجتماعات تشاورية مع المهنيين المتضررين من هجمات الدلفين الكبير لدراسة المعايير التقنية للشباك بحضور مسؤولين من المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري ومنذوبية الصيد البحري وبعض المجهزين وربابنة المراكب.



الاجتماع الأول كان في ملحقة الغرفة بالحسيمة في 8 أكتوبر 2024، ترأسه رئيس الغرفة السيد مونير الدراز وخصص لمناقشة المعايير التقنية لهذه الشباك كحل لمشكلة هجمات الدلافين على مراكب الصيد.



الاجتماع الثاني عقد في طنجة في 9 أكتوبر 2024، وتم فيه مناقشة نفس الموضوع وترأسه رئيس الغرفة عن بعد وبحضور مندوب الصيد البحري وممثلي المركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة.



**الاجتماع الثالث** عقد في ملحقة الغرفة بالحسيمة في 30 أكتوبر 2024، ترأسه رئيس الغرفة، السيد مونيير الدراز، وخصص لمناقشة القضايا التي يعاني منها المهني بميناء الحسيمة وخاصة هجمات الدلافين على مراكب الصيد الساحلي بالمنطقة.

**الاجتماع الرابع:** لقاء استشاري للمعهد مع مهني وربابنة مراكب صيد الأسماك السطحية الصغيرة حول مشروع اقتناء شباك دوارة مقاومة لهجمات الدلافين الكبير.



بعد جهود كبيرة بذلتها غرفة الصيد البحري المتوسطة لتأمين التمويل اللازم كتعويض للمهنيين المتضررين من هجمات الدلافين الأسود لاقتناء شباك الصيد مقاومة ومثينة، عُقد اجتماع يوم 15 نونبر 2024 بمقر الغرفة في طنجة، لتنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة في 20 مايو 2024. ويتضمن المشروع تخصيص شباك دوارة مقاومة للنيكرو على مدى سنتين (2024-2025)، ويهدف إلى تزويد المراكب بشباك متناسب مع خصائصها التقنية. كما تمت دراسة تجربة الشباك السينية التي أثبتت فعاليتها في المنطقة المتوسطة. سيتم تخصيص الشباك بناءً على حجم المركب وخصائصه، مع إضافة تحسينات لزيادة قدرتها على مقاومة الهجمات.

يأتي هذا المشروع لدعم المهنيين والتخفيف من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تلف الشباك وفقدان الأسماك المصطادة، سعياً لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبحارة وأصحاب المراكب.

## عرض المواصفات التقنية للشباك:

قدّم المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري مواصفات تقنية لشباك مقاومة للدلفين الكبير بناءً على أبحاث وتجارب ميدانية سابقة.

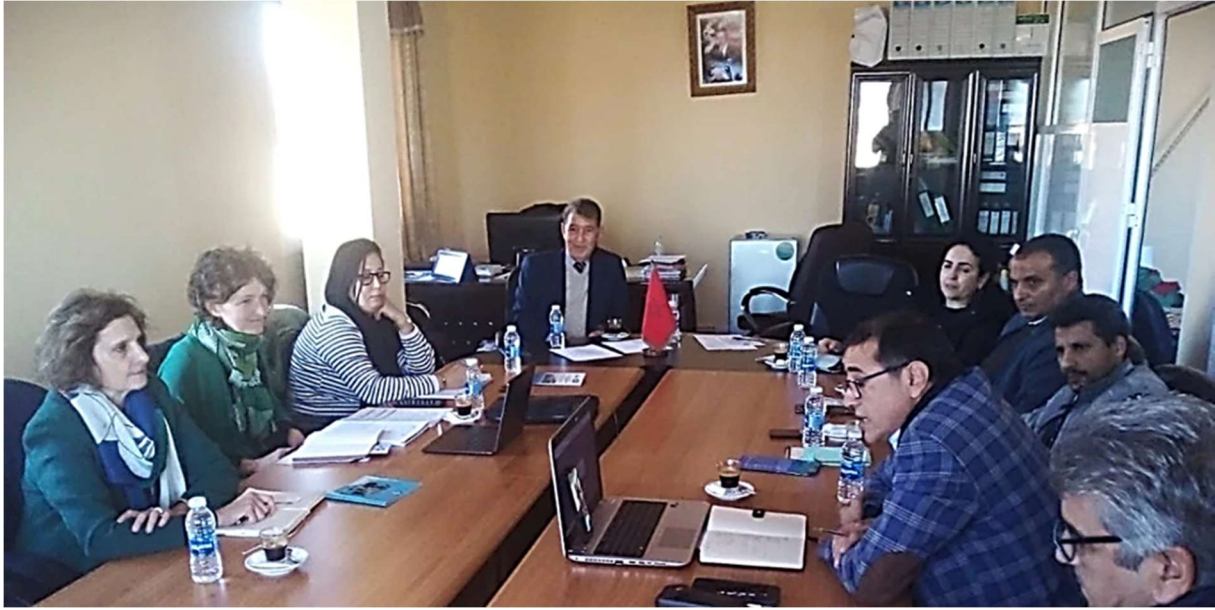
### التوصيات النهائية:

- إشراك المهنيين في مراقبة حسن تنفيذ الاتفاقية.
- تصميم شباك تتناسب مع قياسات كل مركب صيد.
- الإسراع في تسليم الشباك للمستفيدين، إن أن بعض المهنيين طالبوا بدعم مالي مباشر عوض اقتناء الشباك الجديدة.



وفي الختام، أكد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة على أهمية المقاربة التشاركية في تنزيل المشروع، ودعا إلى تسريع إجراءات تنفيذ الاتفاقية لتلبية احتياجات المستفيدين في أسرع وقت.

كما تم تشكيل لجان إقليمية لدراسة الملفات المقدمة من طرف أرباب مراكب الصيد المستوفية للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، وذلك من أجل دعم المهنيين لاقتناء شباك دوارة مقاومة لهجمات الدلفين الكبير. حتى الآن تم الشروع في استقبال الملفات لدراستها على مستوى اللجان الإقليمية، وهناك جهود كبيرة تبذلها الغرفة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.



لمواكبة التعاونيات النسوية بالجهة الشرقية، تم تعزيز التعاون والشراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطة ومؤسسة "نساء من أجل إفريقيا" ، حيث عقد اجتماع تنسيقي في 22 يناير 2024 بمقر ملحقة الغرفة في الناظور. حضر الاجتماع ممثلون عن مختلف الهيئات المعنية، بما في ذلك السيدة المديرية العامة لمؤسسة "نساء من أجل إفريقيا" من اسبانيا، والسيدة مستشارة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ممثلين عن مندوبية الصيد البحري بالناظور ومدير المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري ومركز التأهيل المهني البحري و أعضاء وأطر الغرفة. وتمحور الاجتماع حول مشروع إنشاء مزرعة لتربية وزراعة الطحالب ببحيرة مارشيكافائدة إحدى التعاونيات النسوية المختصة في الطحالب، وهو أول مشروع من نوعه في الجهة الشرقية، يهدف إلى توفير فرص عمل وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء في إقليم الناظور.

في يوم الثلاثاء 13 فبراير 2024، عُقد اجتماع بمقر مؤسسة وكالة مارشيكافالناظور، جمع ممثلي غرفة الصيد البحري المتوسطة بالناظور مع مديرة وكالة مارشيكافوممثلين عن مؤسسة "نساء من أجل إفريقيا". تم تخصيص الاجتماع لدراسة المشروع الجديد للاستثمار في الطحالب ببحيرة مارشيكافالصالح نساء تعاونية "المستقبل للطحالب".



وقد نال المشروع الموافقة المبدئية من مديرة وكالة مارشيك، التي عبرت عن استعدادها الكامل لدعم هذه الفئة النسائية الضعيفة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

وأكد أعضاء الغرفة في كلماتهم على أهمية المشروع، مشيرين إلى أنه سيوفر فرص عمل مستدامة للنساء في المنطقة وسيحسن وضعهن الاجتماعي والاقتصادي. كما سيساهم في تحسين البيئة البحرية، مما يعكس فائدة شاملة للمجتمع.

وقد أُقيمت دورة تكوينية في إسبانيا خلال هذه السنة لفائدة نساء تعاونية "المستقبل للطالب"، تم خلالها التدريب على بيولوجيا الطحالب ومستحضرات التجميل الزرقاء، بالإضافة إلى التطبيقات الزراعية للطحالب، تحت إشراف مؤسسة نساء من أجل إفريقيا.

تعتبر هذه المبادرة حلاً مبتكراً لتنمية النساء في قطاع الطحالب، مدعومة من غرفة الصيد البحري المتوسطة، ومنظمة "نساء من أجل إفريقيا".

كما تم في 24 أكتوبر 2024 بمقر ملحقة الغرفة بالناظور، استقبال السيدة منسقة مشاريع الطحالب بالبنك الإسباني لطحالب البحر وبحضور ممثلين الغرفة بالناظور، لمناقشة الأبعاد التنموية للمشروع وآثاره الإيجابية على سكان المنطقة.



4. تنظيم زيارات ميدانية رفقة الوفد الإسباني لمراكز التفرغ والتعاونيات البحرية للاطلاع على سير عمل هذه التعاونيات البحرية والبحارة المهنيين



على إثر الاجتماع الذي جرى بتاريخ 15 أبريل 2024، بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطية، بين مدير الغرفة ورؤساء مصالحتها ومسؤولي الهيئات المهنية الإسبانية (GALPA ALBORÁN) ، تم مناقشة سبل تعزيز التعاون بين الطرفين بهدف الاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة على مستوى الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا التعاون إلى ضمان استدامة مصايد الأسماك في بحر البوران على كلا السواحلين المغربي والإسباني، وذلك من خلال تنفيذ مشروع المقترح من طرف الهيئة الإسبانية يركز أساساً على تدوير النفايات في مراكز وموانئ الصيد لكلا الضفتين، بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة المهنيين العاملين في محمية البوران، بهدف الحفاظ على البيئة البحرية.



تبعاً لهذا الاجتماع، تم تنظيم زيارة ميدانية حيث قام أطر الغرفة، برفقة أعضاء الغرفة من قطاع الصيد التقليدي، والوفد الإسباني بزيارة مقر بعض التعاونيات في مراكز الصيد مرتيل، قاع أسراس، واد لاو، والفنيق، وذلك وفقاً للبرنامج المحدد أسفله:

- يوم الاثنين 29 ابريل 2024: همت الزيارة كل من تعاونية مقدة بمرتيل ومركز التفريغ بواد لاو وقاع سراس.
- يوم الثلاثاء 30 أبريل 2024: تمت زيارة تعاونيات بالفنيق لخياطة الشباك وتثمين وتحويل المنتجات البحرية.

حيث قدمت شروحات للوفد من حيث طريقة اشتغال هذه التعاونيات وكذا البحارة على مستوى مراكز التفريغ، ناهيك عن الإكراهات المطروحة، كما استحسن البحارة المهنيين وأعضاء التعاونيات المشروع الذي بصده تمت هذه الزيارة.

كما تم تنظيم اجتماعات بالموازاة مع ذلك، حيث تم تقديم شروحات مفصلة عن المشروع كما تقدم البحارة المهنيين من جانبهم بضرورة تنزيل هذا المشروع لما فيه من أهمية على البحر الأبيض المتوسط، ومحمية البوران على وجه الخصوص.



وتأتي هذه الزيارات، في إطار الاطلاع على سير عمل هذه التعاونيات البحرية والبحارة المهنيين، والظروف المتاحة لإنزال مشروع يتركز بالأساس على تدوير النفايات بمراكز وموانئ الصيد والقيام بدورات تكوينية لفائدة المهنيين المزاولين نشاطهم بمحمية البوران وللحفاظ على البيئة البحرية، كمقترح سبق وتقدمت به هذه الهيئات المهنية الإسبانية بقطاع الصيد البحري.

## 5. تنظيم الدورة التكوينية في خياطة الشباك وإعداد الصنار لفائدة التعاونيات النسوية



في إطار تعزيز مكانة المرأة في قطاع الصيد البحري، نظمت غرفة الصيد البحري المتوسطة دورة تكوينية خاصة بالتعاونيات النسوية. يهدف هذا المشروع الطموح إلى تطوير المهارات التقنية للمستفيدات في مجال خياطة الشباك وإعداد حبال الصنار للصيد بالخيط (البالونكر)، بما يتماشى مع رؤية الغرفة لتعزيز مفهوم مقاربة النوع والإدماج الاجتماعي وتأهيل النساء لتلبية احتياجات القطاع البحري.



عقب انتهاء فترة التكوين، جرى توزيع الشواهد على 11 امرأة استفدن من هذه الدورة، وذلك بحضور مدير معهد التكنولوجيا للصيد البحري مدير وأعضاء غرفة الصيد البحري المتوسطة. ركزت الدورة على تقديم دروس نظرية وتطبيقية في مجال خياطة الشباك وإعداد الصنار للصيد بالخيط، مما ساهم في تمكين المشاركات من اكتساب مهارات عملية تفتح أمامهن آفاقاً واسعة لدخول سوق العمل بثقة وكفاءة. يعكس هذا الإنجاز التزام الغرفة بتعزيز التنمية المهنية والاجتماعية للنساء العاملات في قطاع الصيد البحري، بما يساهم في تحقيق إدماج اقتصادي واجتماعي فعال.



يندرج هذا المشروع ضمن برنامج الغرفة لسنة 2024، الذي يولي أهمية كبيرة لدعم التعاونيات النسوية من خلال توفير التكوينات اللازمة لإعداد الشباك وحبال الصيد بالخيط بشكل جاهز للبحارة الصيادين. تهدف هذه المبادرات إلى تمكين النساء من تحقيق دخل مستدام وتحسين ظروفهن المعيشية، مما يساهم في تعزيز دورهن الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع.

## 6. الأيام التحسيسية حول الحفاظ على البيئة البحرية والثروة المائية وتشجيع استهلاك الأسماك الوطنية



نظمت غرفة الصيد البحري المتوسطية بشراكة مع معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعرائش وشركة "ميفا" سلسلة أيام تحسيسية تهدف إلى نشر الوعي حول أهمية الحفاظ على البيئة البحرية والثروة المائية، إضافة إلى تشجيع استهلاك المنتجات البحرية الوطنية.

### الفئات المستهدفة:

- تلاميذ المؤسسات التعليمية والتربوية.
- البحارة الصيادين بمختلف أصناف الصيد: الصيد الساحلي، الصيد التقليدي، والمزارب.

### مراحل البرنامج:

#### 1. الانطلاقة:

- بدأ البرنامج في ميناء طنجة يوم 22 فبراير 2024.
- تلاه ميناء أصيلة يوم 26 فبراير 2024.
- اختتمت الفعاليات في موانئ العرائش والمضيق يومي 6 و7 مارس 2024.

## 2. جولة توعوية:

- زيارات ميدانية داخل موانئ الصيد لتوعية البحارة بأهمية حماية البيئة البحرية والمياه.
- تشجيع الصيادين والمجتمع على استهلاك المنتجات البحرية المحلية لتعزيز الاقتصاد الوطني.



## 3. توزيع منشورات وملصقات:

- نشر مواد توعوية للحث على حماية البيئة البحرية من النفايات المنزلية.
- توزيع منشورات تحث على الحفاظ على المياه كجزء من المسؤولية المجتمعية.
- تقديم مطويات تشجع على استهلاك الأسماك الوطنية لفوائدها الصحية والاقتصادية.

## 4. ورشات للأطفال:

- توعية الأطفال بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية والسلامة البحرية ودورهم في ذلك.
- تحفيزهم على المشاركة في مبادرات بيئية مثل الحد من النفايات وحماية الموارد الطبيعية.



وكان الهدف من البرنامج هو:

- تعزيز الوعي البيئي لدى البحارة والصيادين وتشجيعهم على اعتماد ممارسات مستدامة.
- غرس ثقافة الاستدامة البيئية في نفوس الأطفال من خلال أنشطة عملية مشوقة.
- دعم استهلاك المنتجات البحرية المحلية، بما يسهم في تحسين الاقتصاد المحلي والصحة العامة.

الصدى والتأثير:

لاقى البرنامج استحساناً كبيراً من قبل الفئات المستهدفة، الذين أشادوا بأهمية هذه المبادرات في تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية وحماية الموارد الطبيعية. وأكدوا ضرورة تكرار مثل هذه البرامج لتوسيع نطاق التوعية وتعزيز التنمية المستدامة.



## 7. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطة في تنفيذ البرنامج التنموي لجهة طنجة تطوان الحسيمة ضمن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطة في سلسلة من الاجتماعات التنسيقية لمتابعة وتنفيذ البرنامج التنموي لجهة طنجة تطوان الحسيمة ضمن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027. وتركزت المساهمات على تعزيز قطاع الصيد البحري وتطوير البنية التحتية المرتبطة به. ومن بين المشاريع المدرجة:

### 1. مشروع تنشيط وإنعاش نقاط التفريغ للصيد البحري بالجهة:

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطة يوم الخميس 1 فبراير 2024، في اجتماع عُقد بمقر مجلس الجهة بطنجة، بتنظيم من رئاسة المجلس. استهل الاجتماع ممثل الجهة بالترحيب بالحضور، مبرزاً أهمية تبني مقاربة تشاركية لتنشيط نقاط التفريغ وإنعاشها كجزء من برنامج التنمية الجهوية.

خلال الاجتماع، عرض ممثل غرفة الصيد البحري المتوسطة عدة مقترحات لتعزيز قطاع الصيد البحري، أبرزها:

- إنشاء نقاط تفريغ مجهزة.
- ربط وحدات إنتاج الثلج بالطاقة الشمسية لتنمين المنتجات السمكية.
- تدريب النساء على خياطة الشباك وإعداد حبال الصنار.
- إنشاء محطة لتصفية الصدفيات.
- تجهيز محلات تجارية بالمعدات البحرية بالمناطق النائية.
- إطلاق مبادرة لإنتاج وتوزيع أسماك صغيرة لإحياء الثروة السمكية بالبحر الأبيض المتوسط.

تم الاتفاق على إعداد مسودة شراكة بين الأطراف المعنية تتضمن:

1. تحديد نقاط التفريغ المجهزة وفقاً للدراسات.
2. توفير معدات طاقة شمسية للتعاونيات.
3. تدريب النساء على خياطة الشباك وتحضير أدوات الصيد.
4. إنشاء محطة لتصفية الصدفيات في وادي لاو وقاع أسراس.

### 2. مناقشة مشاريع أخرى ضمن برنامج التنمية الجهوية:

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطة يوم الخميس 8 فبراير 2024، في اجتماع آخر بمقر مجلس الجهة بطنجة.

قدم المدير العام للمصالح بالجهة عرضاً حول أهمية قطاع الصيد البحري في دعم الاقتصاد الوطني، مع التركيز على التحديات والحلول الممكنة.

السيد ممثل الغرفة سلط الضوء على مشاكل هجرة المراكب إلى موانئ أخرى، داعياً إلى تضافر الجهود لاستعادة الوضع السابق، وإنشاء قرى للصيادين لتجنب المشاكل المستقبلية. كما أثار موضوع الشباك السينية المقاومة لهجمات الدلفين الأسود، مقترحاً ضرورة تجربة هذه الشباك بشكل عملي قبل اتخاذ قرارات نهائية. أبرز المشاريع المقترحة:

- الشباك الدوارة: إشراك المهنيين لضمان فاعليتها.
- دعم الصيد التقليدي: خاصة الفئات الهشة.
- تأهيل نقاط التفريغ: تجهيزها بالألواح الشمسية لتشغيل وحدات إنتاج الثلج.
- دعم الأحياء البحرية.
- مشروع متحف الصيد البحري: لتعزيز السياحة في طنجة والمضيق.
- إنشاء حواجز وقائية: في قاع أسراس والفنيدق.

وفي هذا الإطار، دعت الغرفة الوزارة الوصية إلى تقديم الدعم المادي والتقني بالتنسيق مع مجلس الجهة لإطلاق هذه المشاريع التنموية. كما طلبت إجراء دراسة ميدانية لتحديد المواقع الأنسب لإنجاز نقاط التفريغ المهيئة، بما يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمهنيي القطاع.

### 3. تنزيل مشروع اتفاقية إطار بشأن مشاريع برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطة في اجتماع نظمه رئاسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة يوم الخميس 24 أكتوبر 2024، بمقر المجلس في طنجة، بحضور الإدارات المعنية لتنفيذ المشاريع التالية:

- إنشاء وتجهيز نقطة التفريغ الديكي بالقصر الصغير (إقليم الفحص أنجرة).
- إعداد دراسة الجدوى لإنشاء نقطة التفريغ بمركز بادس (إقليم الحسيمة).
- إعداد دراسة الجدوى لإنشاء نقطة التفريغ بمركز جنان النيش (إقليم شفشاون).
- إعداد دراسة الجدوى لإنشاء نقطة التفريغ بمركز أمسا (إقليم تطوان).
- تقوية حاجز قاع أسراس (إقليم شفشاون).
- تقوية حاجز بليونش (إقليم المضيق-الفنيدق).

- تحويل نقطة التفريغ في الفنيديق.

## مداخلات الاجتماع:

افتتح السيد عبد الواحد الشاعر الجلسة، مؤكداً أنه تم استشارة المهنيين والجمعيات المهنية بشأن الأولويات والاحتياجات في كل منطقة. وأثنى الحضور على هذه المبادرة التي تهدف إلى تسهيل ممارسة نشاط الصيد البحري لفئات واسعة من المهنيين وتوفير ملاجئ لحمايتهم من الأضرار وضمان عدم تلف ممتلكاتهم.

بعد نقاش مستفيض، تم الاتفاق على البدء بمشروع إحداث وتجهيز نقطة التفريغ الديكي في إقليم الفحص أنجرة، حيث تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الجهة، وتوفير التمويل اللازم. تلاه مشروع إحداث نقطة التفريغ في مركز أمسا، حيث تم التأكيد على أن دراسة الجدوى قد أعدتها وزارة الصيد البحري، وأنه سيتم تواصل الجهة مع الوزارة لاعتماد هذه الدراسة.

أما بالنسبة لبقية المشاريع، تم الاتفاق على أن تقوم جهة طنجة تطوان الحسيمة بالتواصل مع وزارة التجهيز والماء لطلب المزيد من التوضيحات بشأن إمكانات ومتطلبات تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى تجنب أي تعارض مع برامج التهيئة المستقبلية من طرف الدولة، وكذلك للحصول على تفاصيل حول التمويل المتاح من الوزارة.

## 8. مقترح غرفة الصيد البحري المتوسطية لمشروع إعادة إعمار البحر الأبيض المتوسط بالأسماك الصغيرة: مشروع "SAUVE MED"

وجهت غرفة الصيد البحري المتوسطية مراسلة إلى السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري بالرباط، تتعلق بمشروع مبتكر يحمل اسم "SAUVE MED"، الذي يهدف إلى معالجة النقص الحاد في الثروة السمكية بالبحر الأبيض المتوسط.

يتضمن المشروع إنشاء محميات بحرية يتم اختيار مواقعها بالتنسيق مع المهنيين والبحارة، لضمان حماية المخزون السمكي من الاستغلال العشوائي وغير القانوني، وإعادة إعمار البحر بالأسماك الصغيرة.

يأتي هذا المشروع استجابة لتوصيات الهيئة العامة لمصايد أسماك المتوسط، التي وضعت دليلاً يركز على أهمية إعادة إعمار البحر الأبيض المتوسط لتحقيق توازن بيئي وحماية الموارد البحرية. وتماشياً مع رؤى السيد رئيس الغرفة، يُعتبر المشروع خطوة هامة لتجنب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الأسر المرتبطة بالصيد البحري، مثل الهشاشة والفقر والهجرة غير الشرعية.

والتمست الغرفة من الوزارة الوصية تبني هذا المشروع والعمل على تنفيذه، مع اقتراح تعزيز التعاون مع الجارة إسبانيا بالنظر إلى الاستغلال المشترك لموارد البحر الأبيض المتوسط، مما سيعزز من فعالية تنفيذ المشروع واستدامته.

## 9. مشروع المخطط الإقليمي لتهينة وتدبير تربية الأحياء المائية بين رأس تارغة والحدود الجنوبية لإقليم العرائش

يتناول هذا المخطط الإقليمي مشروعاً طموحاً لتربية الأحياء المائية بين رأس تارغة والحدود الجنوبية لإقليم العرائش، حيث يهدف المشروع إلى تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الثروة السمكية. إلا أن المشروع يواجه تحديات تتمثل في مخاوف المهنيين والبحارة من أن يؤثر سلباً على أنشطتهم ومصادر رزقهم. لأن الدراسة غير واضحة تماماً في ظل غياب الإحداثيات للمناطق المبينة في الصور وكذلك المساحات التي ستخصص لهذه المشاريع تفادياً لأي تأثير سلبي على مصايد ونشاط الصيد البحري وعلى الملاحة البحرية وعلى الخصوص إبحار مراكب الصيد الساحلي والتقليدي وتجنب تضرر آلاف العائلات من توفير قوتهم اليومي بأريحية.

وفي هذا الصدد تدخلت الغرفة بملتزم للسلطات المعنية بحيث أن المهنيون يطالبون بتوضيحات حول تفاصيل المشروع، خاصة بشأن المناطق المخصصة له وتأثيره على الصيد البحري. كما يدعون إلى ضرورة إشراكهم في عملية صنع القرار وتنفيذ المشروع.

## 10. بخصوص استغلال الصدفيات بالبحر الأبيض المتوسط

شهدت شواطئ قاع أسراس مؤخرًا ظاهرة غير مسبوقة تتمثل في نفوق أعداد كبيرة من المحار الصغير. أمام هذه الكارثة البيئية، طالبت غرفة الصيد البحري المتوسطية بضرورة التدخل العاجل من قبل الوزارة الوصية. وتتمثل المطالبة في إجراء دراسة علمية شاملة لتقييم الوضع وتحديد أسبابه وتصنيف المنطقة، ثم إيجاد حلول عملية لاستغلال هذا المخزون من المحار بشكل مستدام، خاصة في ظل النقص الحاد في الثروة السمكية بالمنطقة.

إضافة إلى ذلك، تم عقد عدة اجتماعات لمناقشة موضوع استغلال الصدفيات، وذلك في إطار بحث سبل حماية هذه الموارد البحرية وضمان استدامتها، ومن بينها:

### - اجتماع لمناقشة وضعية الصدفيات وآفاق قطاع الصيد بالدائرة البحرية للجهة

بتاريخ 27 نونبر 2024، عقدت غرفة الصيد البحري المتوسطية اجتماعاً بمقرها في طنجة لمناقشة وضعية الصدفيات وآفاق قطاع الصيد البحري بالدائرة البحرية للجهة. الاجتماع كان بحضور ممثلي مديرية الصيد البحري، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وأعضاء الغرفة ورؤساء الجمعيات والتعاونيات المهنية.



#### المناقشات الرئيسية:

- أعرب المهنيون عن قلقهم بسبب تراجع المنتجات البحرية في المنطقة، حيث يقتصر النشاط فقط على صيد الأخطبوط. كما تم الإعراب عن استيائهم من غياب مصايد جديدة للصدفيات.
- رئيس الغرفة أكد أهمية الاجتماع واعتبره بداية لسلسلة لقاءات تهدف لدراسة المشاكل وإيجاد حلول مستدامة، وأشار إلى ضرورة تثمين المنتج البحري وحمايته.
- مدير المعهد الوطني للبحث أشار إلى الاستعداد لإطلاق مناطق جديدة لصيد الصدفيات في 2025، وأكد على التعاون مع المهنيين، مشيرًا إلى تفاقم مشكلة التلوث وتأثيره على الموارد البحرية.

وبعد نقاش مستفيض تم تقديم الاقتراحات التالية:

1. تشكيل لجنة محلية تضم جميع الأطراف المعنية للبحث عن أنواع جديدة من الصدفيات.
  2. تنظيم صيد تجريبي للصدفيات في المناطق المصنفة.
  3. تحسين إدارة النفايات والتلوث بالتعاون مع الجماعات المحلية.
  4. تعزيز التنسيق بين المهنيين والمعهد العلمي والوزارة لمعالجة التحديات.
- وفي الختام أكد رئيس الغرفة على ضرورة متابعة الحوار وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف لضمان استدامة الموارد البحرية وتحسين ظروف العمل في القطاع.

## 11. بخصوص مصيدة الأربيان:

في إطار الجهود الرامية إلى حماية مصايد الأربيان وتحسين استدامتها، تم إبلاغ السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري بأن غرفة الصيد البحري المتوسطة توصلت برسالة من مجموعة من الشركات النشطة في مجال صيد الأربيان بالمنطقة الشمالية. وقد عبرت هذه الشركات عن تقديرها الكبير للإجراءات التي اتخذتها الوزارة الوصية للحفاظ على مخزون الأربيان، لا سيما في المنطقة الشمالية، حيث أظهرت المؤشرات الأولية تحسناً نسبياً في المخزون نتيجة لهذه التدابير.

وفي هذا السياق، تقدمت شركات الصيد الصناعي المتخصصة في صيد الأربيان بمجموعة من التوصيات لتعزيز هذه الجهود، من أبرزها:

1. توسيع فترة الراحة البيولوجية لتشمل شهر فبراير من كل عام، استناداً إلى نجاح القرار المماثل الذي اتخذ في سنة 2011.

2. إلغاء العمل بالبنود المتعلقة بالتنظيف، نظراً لعدم تحقيقها النتائج المرجوة خلال السنوات السابقة، وعدم فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة للحفاظ على مخزون الأربيان.

تأمل غرفة الصيد البحري المتوسطة أن تنال هذه التوصيات اهتمام الوزارة الوصية بما يعزز استدامة هذا المورد البحري الهام وضمان استمراريته للأجيال المقبلة.

## 12. اللقاء التعاوني التواصلي بين غرفة الصيد البحري المتوسطة والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري ومنظمة إسبانية لتنمية المجتمع الساحلي

عقد لقاء تعاوني تواصلي بين غرفة الصيد البحري المتوسطة، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، ومنظمة إسبانية لتنمية المجتمع الساحلي (GALPA ALBORAN) في الفترة من 23 إلى 26 يوليوز 2024 بمدينة موتريل الإسبانية.

يأتي هذا اللقاء في إطار التعاون المستمر بين غرفة الصيد البحري المتوسطة وهذه المنظمة في مجالات الصيد البحري، تربية الأحياء المائية، والحفاظ على البيئة البحرية في بحر البوران، الذي يعد من أهم المناطق التي تؤثر بشكل كبير على الضفتين المغربية والإسبانية. وقد تم التركيز على موضوع النفايات البحرية، وتأثيرها الضار على الحياة البحرية، وسبل مكافحتها ودراستها بشكل علمي.

الدعوة التي وجهت إلى غرفة الصيد البحري المتوسطة لحضور هذا اللقاء تهدف إلى تبادل الآراء والأفكار حول النفايات البحرية في بحر البوران، حيث تم مناقشة الوضع وتبادل التجارب بين الأطراف المشاركة من 23 إلى 26 يوليوز 2024 في مدينة موتريل الإسبانية، وفق برنامج محدد.

ممثلاً عن غرفة الصيد البحري المتوسطية، انتقل المدير إلى إسبانيا، حيث تم التباحث بين الأطراف المختلفة حول القضايا المشتركة بين الجانبين المغربي والإسباني، وناقشوا سبل التعاون المستقبلية. وفي ختام اللقاء، تم الاتفاق على التوصيات التالية:

1. الحد من تفاقم النفايات البحرية وتكاثرها في بحر البوران.
2. إجراء دراسة علمية شاملة لجميع أنواع النفايات البحرية، مع تحديد مصادرها.
3. تنظيم حملات تحسيسية في جميع مناطق بحر البوران لزيادة الوعي بخطورة النفايات البحرية على الثروة البحرية، الإنسان، وسكان السواحل، والتأثيرات السلبية التي قد تحدث إذا استمر الوضع الحالي.
4. برمجة لقاءات أخرى في المغرب، تحديداً في مدينة طنجة، لمواصلة النقاش وتعزيز التعاون بين الأطراف.

### 13. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في الملتقى الدولي الثالث للصيد التقليدي بمدينة كونييل الإسبانية من 9 إلى 11 أكتوبر 2024



بتعليمات من السيد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية، شارك ممثلو الغرفة في الملتقى الدولي الثالث للصيد التقليدي والذي يركز على الصيد التقليدي والثروات البحرية المشتركة في مضيق جبل طارق، والذي عقد في مدينة كونييل الإسبانية من 9 إلى 11 أكتوبر 2024، والذي عرف مشاركة حوالي 30 دولة من مختلف القارات من إفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا وأوروبا وفق برنامج عمل لمدة ثلاثة (03) أيام متتالية وقد تم خلال هذا اللقاء مناقشة جميع مشاكل قطاع الصيد البحري التقليدي في العالم مع اقتراح حلول عبر ورشات عمل.

وقدم ممثلو الغرفة عرضين مهمين: الأول حول العلاقات الدولية الاسبانية المغربية مع تقديم عرض مقتطف من لقاء اللجنة المشتركة المغربية الاسبانية الذي كان قد نظمته الغرفة المتوسطية بطنجة بحضور وازن لوزراء وشخصيات بارزة من المملكتين مع عرض لكلمة السيد مدير الغرفة الذي نوه بالعلاقات التي تجمع بين البلدين على جميع الأصعدة وبالخصوص قطاع الصيد البحري وحسن الجوار واحترام السيادة لكلى البلدين كما قدم السيد منير الحماي عضو مستشار بغرفة الصيد البحري المتوسطية، كلمة مهمة تناول فيها موضوع الثروات البحرية المشتركة في مضيق جبل طارق.

وكان رد منظمي اللقاء الاسبان جد إيجابي بخصوص العلاقات التي تربط المغرب وإسبانيا وعلى الخصوص في مجال الصيد البحري وأن العلاقة مع غرفة الصيد البحري أثمرت الكثير حيث أسفرت إلى حدود الساعة على برمجة العديد من الاجتماعات بين مهنيي الصيد البحري بين الضفتين لما فيه الخير للبلدين الجارين.



وفي الأخير اختتم هذا اللقاء الهام بكلمة السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري للمملكة الاسبانية حيث شكرت الحضور ونوهت بالعلاقات الجيدة والممتازة مع المغرب وأسدل الستار على هذا اللقاء يوم 11 أكتوبر 2024، وهكذا تكون غرفة الصيد البحري المتوسطية قد لعبت دورها المميز في توطيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين تماشياً مع مبدأ تطبيق بنود القانون المنظم لغرف الصيد البحري.

## 14. تنظيم اللقاء الثاني بين مهنيي قطاع الصيد البحري التقليدي لضفتي مضيق جبل طارق



نظمت غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة يوم 5 نونبر 2024 بشراكة مع منظمة منتجي الصيد التقليدي "الونخى دي كونيل الاسبانية" اللقاء الثاني بين مهنيي الصيد البحري التقليدي من ضفتي مضيق جبل طارق، حول "خطة الإدارة التشاركية للموارد السمكية في مضيق جبل طارق".

وكان الهدف منه هو:

- تعزيز التعاون المغربي-الإسباني في إدارة الموارد السمكية.
- حماية التنوع البيولوجي البحري وضمان استدامة المخزون السمكي.
- مواجهة تحديات التغيرات المناخية، التلوث، والأنواع الدخيلة.
- وشارك في هذا اللقاء ممثلو الجانبين المغربي والإسباني، بما في ذلك:
- مسؤولون من قطاع الصيد البحري المغربي والإسباني.
- خبراء وباحثون من المعاهد الوطنية.
- جمعيات مهنية للصيد التقليدي لضفتي مضيق جبل طارق.

النقاط الرئيسية التي تم مناقشتها وهي:

### 1. التغيرات المناخية:

- تأثير سلبي على الموارد السمكية.
- انتشار أنواع دخيلة مثل السلطعون الأزرق وتزايد الطحالب البنية.
- ارتفاع درجة حرارة مياه البحر وتأثيرها على الكائنات البحرية.

### 2. التحديات البيئية:

- تلوث بيئي ناتج عن البلاستيك ومياه الصرف الصحي.
- حوادث جنوح السفن وتأثيرها على الحياة البحرية.
- انتشار الطحالب البنية وتأثيرها السلبي على التنوع البيولوجي.

### 3. الحلول المقترحة:

- إنشاء مجموعات عمل علمية مشتركة.
- وضع خطط تشاركية لإدارة المصايد البحرية.
- تعزيز التعاون بين المهنيين والإدارات الحكومية.



وأكد اللقاء على أهمية التعاون المشترك للحفاظ على الموارد السمكية في مضيق جبل طارق، مع وضع آليات عملية للتعامل مع التغيرات المناخية والتحديات البيئية. شدد الحاضرون على ضرورة استدامة المصايد وتحقيق توازن بين الاستغلال الاقتصادي والحفاظ على البيئة البحرية للأجيال القادمة.



ومن الخلاصات التي تم تقديمها بعد انتهاء الورشات، تم التأكيد على النقاط التالية:

- ضرورة اعتبار بيئة مضيق جبل طارق البحرية شديدة الهشاشة، باعتباره "رئة المتوسط"، مما يستوجب تبني استراتيجية خاصة لحمايته.
- الحاجة إلى سن إجراءات صارمة لحماية البيئة البحرية، وتطوير خرائط علمية مشتركة للبحث.
- تعزيز العمل البيئي كجزء أساسي من خطة حماية الموارد البحرية.
- متابعة حركية وخرائط الطحالب، خصوصاً فيما يتعلق بالسفن التجارية، للحد من انتشارها.
- التأكيد على أهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالمصايد والمخزون السمكي البيئي.
- ضرورة أخذ التغير المناخي في الحسبان لما له من تأثيرات اقتصادية واجتماعية على البحارة الصيادين.
- تقييم الوضع الحالي للأنواع الدخيلة وأثرها على النظام البيئي.

- التعاون مع المنظمات المهنية للصيد البحري، سواء على المستوى الدولي أو المحلي.
  - البحث عن تمويل خاص لمشاريع ملموسة لدعم القطاع، ووضع مقترحات تتعلق بحماية البيئة البحرية، ومتابعة حالة التلوث والتوازن البيئي بشكل عام.
- تعتبر هذه الخلاصات خارطة طريق هامة لتحقيق استدامة أكبر في قطاع الصيد البحري والتصدي للتحديات البيئية المتزايدة.
- وفي ختام اللقاء، تم إصدار مجموعة من التوصيات التي ينبغي العمل على تنفيذها في المستقبل. ومن أبرز هذه التوصيات: وضع استراتيجيات مشتركة وفعالة للحفاظ على الموارد السمكية المهددة بالانقراض في مضيق جبل طارق، وتعزيز التعاون المشترك والدولي مع المنظمات المعنية والمؤسسات الحكومية. كما سيتم وضع برنامج للحد من تأثيرات التغير المناخي على البيئة البحرية، واعتماد فترات راحة بيولوجية موحدة لتعزيز استدامة القطاع البحري.

#### 15. غرفة الصيد البحري المتوسطية تشارك في فعاليات كأس مضيق البوغاز للصيد العمودي بالقوارب بطنجة



شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطية في فعاليات النسخة الثانية من "كأس مضيق البوغاز الدولي للصيد العمودي بالقوارب"، التي نظمتها النادي الملكي للزوارق بطنجة تحت شعار "من أجل صيد مسؤول". أقيم الحدث في ميناء الصيد الترفيهي بطنجة، واستمرت مسابقات الصيد العمودي باستخدام الطعم الاصطناعي "جيكينغ" خلال الفترة من 19 إلى 21 شتنبر 2024.

تميزت نسخة هذا العام بمشاركة واسعة، حيث شهدت المنافسة وجود 43 قارباً وأكثر من 200 متباري من تسع جنسيات مختلفة، مما أضفى بعداً دولياً للحدث، وأكد مكانته كأحد أبرز التظاهرات الرياضية المرتبطة بالصيد البحري.



وتميزت مشاركة الغرفة برواق خاص استعرض مجموعة من المواضيع التحسيسية الموجهة للزوار، مثل:

- تشجيع استهلاك منتجات البحر المغربية.
- الحفاظ على الثروات السمكية والبيئة البحرية.
- الاستخدام الرشيد للماء.



كما تم توزيع ملصقات ومنشورات تحسيسية، بالإضافة إلى شروحات توعوية للزوار ولتلاميذ المؤسسات التعليمية الذين زاروا الرواق. وقد تم التركيز على أهمية الحفاظ على البيئة البحرية وتشجيع الاستهلاك للمنتجات البحرية المحلية، تحت شعار "منتجات البحر المغربية.. سهلة التحضير وشهية عند الأكل".

واختتمت الفعالية يوم السبت 21 سبتمبر 2024 بتوزيع الجوائز على الفائزين في المسابقات الصيد العمودي باستخدام الطعم الاصطناعي، وبحضور السيد يوسف بنجلون، الذي سلم الجائزة لأحد الفائزين الأوائل.



وعرفت هذه النسخة إقبلاً كبيراً من المشاركين والزوار، حيث جسدت التزام الغرفة وشركائها كل من معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعراش والمركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة بتعزيز الوعي البيئي والاجتماعي وتشجيع السلوكيات المستدامة في قطاع الصيد البحري.

## 16. مشاركة الغرفة في المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول مبادرة الحزام الأزرق



بتكليف من السيد الرئيس، تم تعيين النائب الأول للرئيس والكاتب لتمثيل غرفة الصيد البحري المتوسطة في فعاليات اللقاء الجهوي التحضيري للنسخة الثالثة من المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول مبادرة الحزام الأزرق. تم عقد اللقاء بفندق هيلتون بطنجة يومي 8 و 9 أكتوبر 2024، من تنظيم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بالتعاون مع البنك الدولي.

افتتح المؤتمر السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تلاه كلمة السيد عمر هلال، السفير الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة. ثم ألقى ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية كلماتهم، تلتها مداخلات لوزراء الدول المشاركة الذين عرضوا مؤهلاتهم وسياساتهم في مجال الاقتصاد الأزرق. كما تم تقديم مداخلات من بعض الباحثين والخبراء والأساتذة الجامعيين، الذين قدموا دراسات وتوصيات حول أهمية الاقتصاد الأزرق في التنمية.



أوضح الخبراء والمتدخلون أن الاقتصاد الأزرق يمتلك إمكانيات قوية لضمان السيادة الغذائية في الدول الإفريقية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ودعم التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل. كما أشاروا إلى أن التحديات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق متعددة، وأكدوا أن العلماء والباحثين الأفارقة قادرون على تقديم حلول فعالة لدعم صناع القرار السياسي في تنفيذ استراتيجيات الإدارة المستدامة للموارد البحرية.

وأشار معظم المتدخلين إلى ضرورة دعم الدول الإفريقية في جهود جمع البيانات البحرية الموحدة على المدى الطويل، حيث تعد هذه البيانات أساسية لتنمية الاقتصاد الأزرق وإدارة الموارد البحرية بشكل سليم.

#### **17. مشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية في الاجتماع العادي التاسع والعشرين للجنة الدولية للحفاظ على أسماك التونة في المحيط الأطلسي**

شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطية في الاجتماع العادي التاسع والعشرين للجنة الدولية للحفاظ على أسماك التونة في المحيط الأطلسي، الذي اختتم أشغاله يوم 18 من نونبر 2024 بتركيا، مجموعة من التدابير والتوصيات الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ في سنة 2025.

وحملت هذه الدورة الكثير من الأخبار السارة للمملكة المغربية، حيث عمل الوفد المغربي خلال هذه الدورة وبتوجيهات من كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري باعتبار موقعها الهام ضمن تركيبة هذه اللجنة، على تأمين المصالح والمكتسبات الوطنية التي تهتم جميع المتدخلين من الصيد التقليدي، والصيد الساحلي، ومزارع التسمين، وسمك التونة الجاحظ، وسمك أبو سيف، وغيرها من المحاور التي همت المفاوضات.

نوه السادة أعضاء الغرفة بالمكتسبات الجديدة الصادرة عن الاجتماع، والتي همت مراجعة تصاعديّة لإجمالي الصيد المسموح به (TAC) على مستوى سمك أبو سيف في شمال الأطلسي، مما مكن المملكة المغربية حسب بلاغ الوزارة الوصية، من الاستفادة من زيادة هامة في حصتها الحالية، التي انتقلت من 850 طناً إلى 1186 طناً، بالإضافة إلى حصة إضافية قدرها 175 طناً منقولة من اليابان بمعدل 150 طناً وترينيداد توباغو بمعدل 25 طناً خلال الفترة 2025-2027.

وبالنسبة لأسماك التونة الاستوائية "thonidés tropicaux"، حسب بلاغ الوزارة، فقد أقرت الهيئة خطة متعددة السنوات لحفظ وإدارة هذا النوع من التونيات، بإعتماد مجموعة من التدابير، فيما نجح المغرب في الحصول على حصة مهمة للغاية من سمك التونة الجاحظ "thon obèse" في حدود 1600 طن. إلى ذلك تتضمن الخطة أيضاً الإبقاء على المصيد الإجمالي السنوي "TAC" لسمك التونة ذات الزعنفة الصفراء "albacore demeurera" عند المستوى الحالي البالغ 110.000 طن.

وفي ما يتعلق بصيد التونة ذات الزعنفة الزرقاء أو التونة الحمراء "thon rouge"، فقد حافظت المملكة المغربية على حصتها الحالية، الممثلة في 3700 طن لسنة 2025.

#### 18. مشاركة الغرفة في لقاء استشاري دولي حول تقييم استراتيجية إدارة مصيدة البوراسي

احتضن المركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة، الدورة الأولى لفريق العمل المعني بتقييم استراتيجيات الإدارة للزريعة الوردية (سمك البوراسي) في مضيق جبل طارق خلال أيام 11، 12، و13 نونبر 2024، بحضور السادة ممثلي غرفة الصيد البحري المتوسطة المختصين في سمك "البوراسي".



جاء هذا الاجتماع بطلب من اللجنة العامة لمصايد الأسماك بالبحر الأبيض المتوسط، بهدف استخدام تقييم استراتيجيات الإدارة (MSE) لتقييم أداء مختلف استراتيجيات الإدارة في إطار أهداف محددة من أجل الحفاظ على المخزون السمكي عند مستويات تحقق الحد الأقصى من الإنتاج المستدام.

تستند الدورة إلى خطة متعددة السنوات لاستغلال الزريعة الوردية، مع إجراءات مندرجة من تطبيق نظام مؤقت للحد من الصيد خلال الفترة الانتقالية 2023-2025، وتحديد حدود سنوية للصيد اعتباراً من عام 2026 بناءً على تقييم استراتيجيات الإدارة. جاء هذا التوجيه بعد الانتهاء من التقييم المرجعي للزريعة الوردية في أبريل 2024، والذي أشار إلى أن المخزون مستنفد، مؤكداً على ضرورة تطوير خطة لإعادة تكوين المخزون.



وشهدت الجلسة الأولى سلسلة من العروض والنقاشات بين الباحثين العلميين، المهنيين، والإدارة، حيث تركز الحوار بشكل رئيسي على إدارة مخزون سمك البوراسي (الزريعة الوردية) ووضع استراتيجيات مستدامة تضمن التوازن بين حماية المخزون وتحقيق المصالح الاقتصادية للبحارة الصيادين، خاصة وأن مخزون البوراسي أصبح يعاني من نقص حاد ويواجه خطر الانقراض في السنوات المقبلة.

هذا، وقد طرح ممثلو غرفة الصيد البحري المتوسطية مجموعة من الملاحظات والاقتراحات حول إدارة صيد سمك البوراسي، ومنها تحسين جمع الإحصائيات والمعلومات حول المصطادات وتطوير أدوات الصيد، إضافة إلى فرض حدود على مناطق الصيد لهذا النوع من الأسماك وتخصيص كوة فردية لكل مركب. كما تم اقتراح تقديم دعم مالي لتعويض البحارة خلال فترات الراحة البيولوجية.



كل هذه المقترحات كانت بناءً وأساسية للباحثين، الذين سيعتمدون عليها لتعزيز خططهم البحثية والتخطيط المستقبلي لإعادة بناء المخزون السمكي للبوراسي في المضيق وضمان استدامته.

سُتعدّ الجلسة الثانية خلال عام 2025 لاختبار استراتيجيات بديلة لإعادة تكوين المخزون وتقييم معايير الأداء. أما الجلسة الثالثة فستركز على تحديث نتائج التقييم استناداً إلى مرجعية عام 2024، قبل عرض النتائج النهائية في اجتماع اللجنة الفرعية الإقليمية.

#### 19. مشاركة الغرفة في اجتماعات لجان تتبع مخططات تهيئة المصايد

شاركت الغرفة عبر ممثلها خلال سنة 2024 في العديد من الاجتماعات اللجان لتتبع مخططات تهيئة المصايد، من بينها مصيدة الأسماك السطحية الصغيرة، مصيدة الأخطبوط، مصيدة البوراسي، وغيرها من المصايد الأخرى. وذلك لمناقشة التدابير الجديدة المقترحة من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري لتحسين مخططات تهيئة المصايد وضمان استدامة الموارد البحرية بما يحقق التوازن بين الاستغلال والحفاظ على البيئة البحرية.

وتهدف هذه المخططات إلى حماية الموارد السمكية والرخويات من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى إعادة تكوين المخزون السمكي، وتعزيز الاستثمارات الموجهة لهذه المصايد بما

يضمن مردودية واستدامة النشاط لجميع المتدخلين في القطاع. كما تسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من العائدات السوسيو-اقتصادية المرتبطة بهذه المصايد، بما ينعكس إيجابًا على التنمية المحلية والاقتصاد الوطني.

## 20. مشاركة الغرفة في المجالس الإدارية

تبعًا للدعوات الموجهة من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات إلى السيد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة لحضور أشغال المجالس الإدارية خلال سنة 2024 لكل من المكتب الوطني للصيد، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، وكذا جمعية أليوتيس، واستنادًا لتوجيهات رئاسة الغرفة تم تعيين أعضاء الغرفة على حسب كل واحد واختصاصاته في القطاع لتمثيل الغرفة في حضور أشغال المجلس الإداري للوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، و المجلس الإداري للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، و المجلس الإداري لجمعية أليوتيس، و المجلس الإداري للمكتب الوطني للصيد. حيث تم تدارس خطة العمل ومشروع الميزانية لكل مجلس بالإضافة إلى نقط أخرى من تم دراستها والمصادقة عليها.

وكما شاركت الغرفة في أشغال المجالس الإدارية للمراكز الجهوية للاستثمار لجهة طنجة تطوان الحسيمة والجهة الشرقية. بالإضافة إلى مشاركة الغرفة في المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة والمجلس الوطني لتربية الأحياء المائية.

### 3. خدمات الإعلام والتواصل:

كلمة الرئيس المشاريع الإعلانات عيون الصحافة عالم البحر البيئة البحرية جمعيات وتعاونيات مهنية اتصل بنا

أشغال الدورة العادية الرابعة لغرفة الصيد البحري المتوسطية برسم سنة 2024

الأربعاء 18 ديسمبر 2024



#### آخر التحديثات

إصدار القرار الوزاري المتعلق بتحديد  
كيفية توزيع الحاصل الإجمالي  
المسموح به من مصطادات سمك  
بوسيف بوحدتي التهينة 1 و 2  
إصدار قرار لمنع المؤقت لصيد وجمع  
"رجل الغزال" في المناطق البحرية  
المغربية

دعوة لغرفة الصيد البحري المتوسطية  
للمشاركة في اجتماعات حول المبادرة  
المطبخة للتنمية البشرية بإقليم الفخوس

في إطار حرص غرفة الصيد البحري المتوسطية على تعزيز الشفافية ونشر المعلومة، واصلت الغرفة خلال سنة 2024 جهودها في تقديم ونشر مختلف المعطيات عبر موقعها الإلكتروني الرسمي [www.cpmma.ma](http://www.cpmma.ma). وقد شمل ذلك إصدار تقارير متنوعة، ونشر فيديوهات توضيحية، إلى جانب القوانين والقرارات والإعلانات ذات الصلة بقطاع الصيد البحري.

ساهم الموقع في إذاعة المعلومات القانونية والإدارية للعموم، سواء تلك المتعلقة بالغرفة كمؤسسة عمومية أو بقطاع الصيد البحري بشكل عام. كما مكن من تحقيق تواصل فعال مع مختلف الجهات الحكومية والمدنية المهمة بالقطاع، مما ساعد في توسيع نطاق انتشار المعلومات وإتاحتها لجميع المهنيين والفاعلين في المجال، مع تعزيز فرص تبادل الأفكار والمعطيات على نطاق واسع.

هذا التوجه يعكس التزام الغرفة بتطوير أدواتها التواصلية لتلبية احتياجات المهنيين، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين أداء قطاع الصيد البحري وضمان استدامته.

## 4. طلبات العروض

خلال سنة 2024، أطلقت غرفة الصيد البحري المتوسطة عرضين من طلبات العروض الوطنية المفتوحة، وتفصيلها على النحو التالي:

### 1. طلب العروض رقم 2024/01/غ.ص.ب.م

- الموضوع: إبرام صفقة قابلة للتجديد تتعلق بأعمال حراسة ومراقبة البنايات الإدارية التابعة لغرفة الصيد البحري المتوسطة.
- الهدف: ضمان أمن وسلامة البنايات الإدارية التابعة للغرفة من خلال توفير خدمات الحراسة والمراقبة بجودة عالية.
- الحصة: تم تنفيذ هذه الصفقة ضمن حصة فريدة تشمل جميع المقرات والبنايات الإدارية التابعة للغرفة.

### 2. طلب العروض رقم 2024/02/غ.ص.ب.م

- الموضوع: إبرام صفقة قابلة للتجديد تخص أعمال صيانة وتنظيف البنايات الإدارية التابعة لغرفة الصيد البحري المتوسطة.
- الهدف: المحافظة على النظافة والصيانة الدورية للبنايات الإدارية لضمان توفير بيئة عمل ملائمة وفعالة للموظفين والمهنيين.
- الحصة: الصفقة شملت حصة فريدة تغطي كافة المرافق الإدارية التابعة للغرفة.

#### أهداف الطلبات

- تعزيز الجودة: تهدف هذه الطلبات إلى رفع مستوى الخدمات الإدارية من حيث الأمن والصيانة.
- ضمان الاستدامة: اختيار الشركات ذات الكفاءة لضمان استمرارية الخدمات.
- تحقيق الشفافية: الطلبات المفتوحة تعكس التزام الغرفة بمبادئ الشفافية والتنافسية في إبرام الصفقات العمومية.

#### شروط التنفيذ

- الصفقات قابلة للتجديد وفقاً لحاجيات الغرفة والتقييم الدوري لأداء الشركات المتعاقدة.
- تم اختيار الشركات بناءً على مدى تطابق عروضها مع المعايير المحددة في دفتر التحملات.

## 5. تدشين ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطية بالحسيمة



تم تدشين ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطية بميناء الحسيمة في 4 يونيو 2024، بحضور أعضاء وأطر الغرفة، المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد، مندوب الصيد البحري، مدير الوكالة الوطنية للموانئ، نائب رئيس المجلس الجماعي، باشا المدينة، مهنيي قطاع الصيد البحري، وممثلي السلطات المحلية والأمنية.

وقد تم قص شريط تدشين الملحقة التي تندرج ضمن توجهات رئيس الغرفة يوسف بنجلون، بهدف تقوية التواصل بين الإدارة والمهنيين وتسهيل العمل في الميناء. السيد فكري ولد شعيب، عضو الغرفة، أكد على أن الملحقة ستكون وسيلة فعالة للتواصل مع مختلف مكونات الميناء، تجسيداً لسياسة قرب الإدارة من المواطن، التي يوجه بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.



كما تناول مدير الغرفة الكلمة، حيث هنا مهنيي الصيد البحري في الميناء بمناسبة تدشين الملحقة، شاكرًا أعضاء الغرفة على جهودهم لتوفير مقرها في ميناء الحسيمة. وتمت كذلك تهنئة السيدة مونية لبحر على تعيينها مديرة جهوية للمكتب الوطني للصيد بالجهة الشرقية، مما سيسهم في تعزيز التعاون مع المهنيين.



في إطار الحفل، نظمت الغرفة بالشراكة مع جمعية اتحاد أرباب مراكب الصيد الساحلي بمقر الملحقة احتفالاً تكريمياً للسيدة منية لبحر بمناسبة تعيينها في منصبها الجديد. تم تسليمها شهادة تقديرية ودرع الغرفة، مع التعبير عن تقدير الجميع لخدماتها المتواصلة والمستمرة في تيسير التعاون وحل الإشكاليات التي كانت تواجه المهنيين. كما تم تكريم السيد جمال بزغود، المندوب السابق بالنيابة للمكتب الوطني للصيد بالميناء، ومنحه شهادة تقديرية وصورة تذكارية.

وفي ختام الحفل، تم تنظيم حفل شاي على شرف الحاضرين.

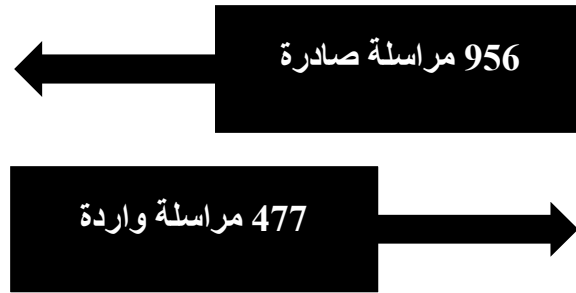
## 6. المراسلات الإدارية الواردة والصادرة للغرفة

خلال سنة 2024 قامت الغرفة بإصدار عدد من المراسلات فيما وردت عليها عدد من المراسلات وذلك في مواضيع متنوعة والمرتبطة بقطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به ، حيث سجلت بسجلات الغرفة 956 مراسلة صادرة و 477 مراسلة واردة في مواضيع مختلفة.

خلال سنة 2024، شهدت غرفة الصيد البحري إصدار العديد من المراسلات التي تهم القطاع، حيث تم تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالصيد البحري وأنشطته المتنوعة. هذه المراسلات تم إصدارها في سياق تطوير وتعزيز القطاع، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى على مستوى التعاون الدولي.

كما وردت إلى الغرفة عدد من المراسلات من جهات مختلفة، تتعلق بتوجهات وبرامج ومبادرات جديدة لتطوير القطاع، بالإضافة إلى موضوعات تتعلق بالمشاركة في ورشات عمل، وتفعيل سياسات استدامة الموارد البحرية، وغيرها من القضايا التي تخص الممارسات البيئية وتحقيق توازن بين الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة البحرية.

وبحسب السجلات الرسمية للغرفة، تم تسجيل 956 مراسلة صادرة، حيث تم إرسال هذه المراسلات إلى مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الإدارات الحكومية، الهيئات المهنية، والشركاء المحليين والدوليين. كما وردت إليها 477 مراسلة واردة من مختلف الأطراف، تشمل طلبات تعاون، استشارات، أو ردود على مراسلات سابقة. تعد هذه المراسلات جزءًا من التفاعل المستمر بين الغرفة والفاعلين في القطاع بهدف تحسين الأداء وتعزيز التعاون المستدام بين الأطراف المعنية.



## خاتمة:

لقد ضم التقرير المنجز حول أنشطة غرفة الصيد البحري المتوسطة وقائع وإنجازات تتعلق بطبيعة وأدوات الاشتغال الخاصة بالغرفة و التي تركز بالدرجة الأولى، على عقد الدورات العادية لجمعيتها العمومية و باقي هياكلها التقريرية و الاستشارية، وذلك استنادا لنظامها الأساسي المعمول به في هذا الشأن، كما تضمن التقرير من ناحية أخرى أنشطة ذات ارتباط أدبية واستشارية، كما تضمن الأنشطة التي ترى الغرفة، وفق سلطتها التقديرية، أن لها ارتباطا وثيقا بالمهنة و بالتوجهات و الرؤى التي تعتبرها الغرفة مسارا بإمكانه أن يكشف معالم الطريق نحو تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في تطوير المهنة و المصايد و ضبط أدوات اشتغالها من منظور تشاركي، وذلك في انسجام و توافق معقول و منضبط للسياسات العمومية التي تنهجها الدولة في مجال قطاع الصيد البحري، وذلك بالتنسيق و التشاور مع مختلف المؤسسات ذات الصلة بالقطاع، وذلك وفق توجه يطمح لأن يكون عمليا و تنفيذيا بشكل أكثر وضوحا، وهذا ضمن و عي متطور بضرورة تبني المقاربة المؤسسة على التشاركية و التشاور المنتج للقيم المضافة، بشكل يجب أن يسعى، في المقام الأول، للبحث عن "الفعالية في الأداء العمومي وتحقيق المردودية و الأثر في عمل الأجهزة العمومية كأسس للتدبير المرتكز على النتائج، وطرق تدبير الشأن العام بشكل عام"، ما يتوقع منه أن يكون في خدمة مصالح قطاع الصيد البحري، و بشكل أسبق تحقيق مصالح الوطن بشكل عام.